

# **THE BOOK WAS DRENCHED**

**TIGHT BINDING BOOK**

190473







﴿المبادئ﴾  
النصرية لمشاهير العلوم  
الأزهرية لحضرة الشيخ نصر  
الموحي الشافعي غفر الله  
له ولشأنه ولوائده  
والمسلمين  
آمين

---

﴿الطبعة الأولى﴾  
(بالمطبعة الخيرية المنشأة بمحوش عطي بجمالية)  
(مصر المحمية سنة ١٣٠٥)  
﴿مصرية﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه  
 أجمعين ﴿أما بعد﴾ فيقول الفقير إلى ربه القدير نصر المحرمي الشافعي لما اتجاورت بتقديم  
 مكتوب مختصر شيخ الإسلام شيخنا وشيخ مشايخنا الأئمة الأعلام الشمس محمد الأنباري  
 حفظه الله وأبقاه مجاه نبيه خير أنبياء يتضمن طلب امتحان في الأحد عشر علما للعباد  
 قرأها بالجامع الأزهر وهي الأصول والفقه والمعاني والبيان والسديد والمنطق  
 والتوحيد والنحو والصرف والتفسير والحديث حسبما يقتضيه القانون المستنطق هره  
 للعمل بمقتضاه أمر في أن أتى بمقدمة تسرع لتلك العلوم فبادرت بالامتنال وحلى الله  
 الاتكال اعلم ان تحصيل العلوم مطلقا موقوف على شروطها وأسبابها كان النظرى  
 منها متوقفا أيضا على ما يتقن اليه من الضرورى والألزم الدور أو التسلسل فشرطها  
 الحياة وعدم النوم وعدم الغفلة والتوجه وسلامة الآلات وأسبابها النفس وهي  
 جوهر مجرد عن المادة وعلاقتها به كمال النوع الانساني وعلمه والعقل وهو قوة للنفس  
 بها تستعمل العلوم والأدراكات فالعقل قوة بها يحدث ما ينفع النفس فخرجت القوة التي بها  
 يحدث ما ينفع البدن وهي الشهوة والقوة التي بها يدفع ما يضر البدن وهي العصب  
 والمحواسن الخمس الظاهرة السمع وهو قوة في العصب المقروش في مقعر الصماخ يذركها

قوله مطلقا أى اصطلاحية  
 أولفورية تصويرية أو  
 تصديقية نظرية أو  
 ضرورية يقينية أو ظنية  
 اه مؤلف

الاصوات والنفحات وهذه القوة أفضل القوى فان الاحص كجبر على والبصر وهو قوة  
 مودعة في العصبين المحوتين اللتين تتلاقيان وتتقاطعان تقاطعا سليما يدرك بها الالوان  
 والاشكال وغير ذلك وهو اوسع عوالم الحفوفات الا انها فائدة دينوية . والشتم وهو قوة  
 مودعة في الزائدة بين التائنتين من مقدم الدماغ الشبكتين يجلجلى الشدى يدرك بها الروائح  
 والذوق وهو قوة منبثة في العصب المقشروش على جرم اللسان يدرك بها الطعوم بتوسط  
 الرطوبة العالية . والدس وهو قوة منبثة في العصب المخاط لاكثر البدن وهذه الحاسة  
 أول ما يورج من الحواس فان أول ما يختلج في الانسان بعد خلقه في مبداء القطرة عن العلوم  
 والاحساسات حاسة اللمس فيدرك بها الرطوبة واليبوسة واللين والخشونة وغير ذلك ثم  
 يختلج له البصر فيدرك به الالوان ثم يتفخخ له السمع ثم يختلج له الذوق فيدرك به الطعوم ثم يختلج  
 له الشتم فيدرك به الروائح . والحواس الخمس الباطنة . الجس المشترك وهو قوة مرتبة في  
 مقدم التجويف الاول من التجاويف الثلاثة التي في الدماغ تقبل جميع الصور المنطبقة  
 في الحواس الظاهرة ولذا يسمى حواس مشتركة . والخيال وهو قوة مرتبة في مؤخر التجويف  
 الاول من الدماغ يحفظ جميع صور المحسوسات لان متزانه للشم المشترك . والوهم وهو قوة  
 مرتبة في آخر التجويف الاوسط من الدماغ يدرك بها المعاني الجزئية كالصدقة والعداوة  
 في زيد . والحفاظة وهي قوة مرتبة في أول التجويف الاخير من الدماغ تحفظ ما تدركه  
 القوة الواهمة من المعاني الجزئية . والمتصرة وهي قوة مرتبة في أول التجويف الاوسط  
 من الدماغ . والمجرد الصادق وهو على نوعين أحدهما المتواتر وهو الخبر الثابت على  
 السنة قوم لا يمكن تواترهم على الكذب عن محسوس بأحدى الحواس الخمس الظاهرة  
 كالخبر عن المولود الخالصة في الازمنة الماضية وذلك النوع يوجب العلم الضروري فانه  
 يحصل به العلم حتى للصبيان الذين لا اهداء لهم بطريق الاكتساب وترتيب المقدمات فان  
 قيل خبر كل واحد لا يفيد الاظن وضم الظن الى الظن لا يفيد اليقين قلنا ربما يكون مع  
 الاجتماع ما لا يكون مع الانفراد كقوة الجبل المؤلف من الشعرات . والثاني خبر من  
 يستعمل كذبه كالله سبحانه وتعالى والرسول والملائكة وهذا النوع يوجب العلم الاستدلالي  
 لتوقف العلم منه على الاستدلال واستحضار انه خبر من يستحيل في حقه الكذب وكل خبر  
 هذا شأنه فهو صادق ومضمونه واقع فلا بد في آثاته اليقين من العلم بكونه كلام الخبر الواجب  
 الصدق وذلك بالتواتر أو بجماع الصوت كجماع الخبر من في رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ومن العلم بان المقتض موضوع لمضاه ذلك بالتواتر أيضا ومن العلم بالقرائن على ارادة الخبر  
 هذا المعنى من اللفظ كالصلاة والازكاة والوجدان وهو قوة باطنية في القلب لا في الدماغ  
 يحس بها الفرح والغضب والشبع والجوع والجلل والويل . والتعريف وهي التكرار على  
 فهم واحد فتفسد العلم بواسطة قياس حتى أى غير محتاج الى الشعور وشرتب مقدمته  
 وبسوطها ما وافقها ثم الى العلم وان كانتا حاضرتين في الذهن كملك بان السعد وسامهله  
 للغير لان الوقوع المتكرر على فهم واحد لا بد له من سبب وكلما وجد السبب وجد



المسبب والتطور هو ترتيب أمرين الخ (أقول) لما كان تحصيل أعلى العلوم وأصلها طريق  
 التطور والاستدلال يحتاج إلى معرفة النظر وإثباته قبل الشروع في العلوم حتى يتأتى له  
 تحصيلها على وجه التحقيق فاعلم أن كل مطلوب لا يحصل من أي مبدء يتفق بل لابد من  
 مبادئ مناسبة له والمبادئ لا توصل إليه كيف انفتحت بل لابد من هيئة مخصوصة فإذا  
 حاولنا تحصيل مطلوب تصوري أو تصديقي ولا محالة يكون مشعورا به من وجه لاستحالة  
 الترجمة إلى المجهول المطلق تحرك النفس منه في الصور المحذرة عند تأمل متقدمة من صورة  
 إلى صورة إلى أن تظهر عباد به من الذاتيات والعرضيات بالنسبة لتصوير الحدود الوسطى  
 بالنسبة للتصديق فتختصر هامة معينة معينة ثم تحرك فيها الترتيبات ترتيبا خاصا يؤدي إلى  
 تصور المطلوب بحقيقته أو بوجه يختار عما عداه أو إلى التصديق به يقينا أو غير يقين فههنا  
 حركات تحصل بأولاه الماديات بالثانية الصورة وحقيقة النظر بجمع هاتين الحركتين وهو  
 يفيد العلم بشرط فيشترط له بعد شروط العلم المتقدمة عدم الجزم بالمطلوب إذ لا طلب مع  
 الحصول وعدم الجزم بنقيضه لأنه موجود حيث ذابارف عن المطلوب كالأكل مع الامتلاء  
 وتعدد الأدلة زيادة الأطمئنان لا لطلب الحصول • والالهام وهو القاء معنى في القلب  
 بطريق الفيض أي معنى لا يقبل الشك والترديد وهذا ليس سببا عامة الخلق بل لبعض وقد  
 ورد الخبر به وسكن عن كثير من السلف والتقليد هو الأخذ بقول المجتهد وخبر الواحد  
 العدل والاستقراء وهو تصفح أكثر الجزئيات ليحكم على الكل كما إذا استقر أن  
 الجوارح فوجدت أكثرها يحرك فكذلك الأسفل عند المضغ تحركت على كل حيوان بأنه  
 يحرك فكذلك الأسفل عند المضغ وبغير الاستقراء عن التجربة بأن الاستقراء استدلال يجزئ  
 على كلي والتجربة يفاد منها الحكم بواسطة قياس حتى هو سبب وعلو في الحكم والتقليد وهو  
 تشبه جزئي يجزئ في معنى مشترك بينهما ليثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به المعلن  
 بذلك المعنى كشبه الحرمة للصيد بسبب تشبيهه بالنهر يجتمع الاستسكار الذي هو علة فيها  
 • والحلاس وهو تنوع المادى والمطالب دفعه أي حضور الأدلة والتأخر من غير اكتساب  
 فكري بحيث تكون الانتقال سر بما جاد من غير حركة لانه لا انتقال فيه أو ساجل في الفكر  
 فانه سر كمن المطالب المشعور به بوجه إلى المادى وسر كمنها إلى المطالب المجهول بوجه آخر  
 فلا بد فيه من حركتين بخلاف الحلاس إذا لم يكن فيه أسلا ولا انتقال بحركة فإن الحركة  
 تدريجية الوجود والحلاس دفعه وحضور الأدلة ليس لازما لتصوير طريق النتيجة كقايمة واسطة  
 القضايا التي قياساتها معها حتى يلزم عدم تغيير الحلاس عنها كقولك نور القمر مستفاد من  
 الشمس لما زى من اختلاف تشكلات نوره بحسب قر به منها وبعده عنها أفجكم العقل بأنه  
 لو لم يكن نوره من الشمس لما كان كذلك فهو حيز كالتحريك في تكرار المشاهدة ومقارنة  
 القياس الخفي وليس بتجربة لأن الحلاسيات واقعة بغير اختيار من الحلاس بخلاف الخبرات  
 فإنها واقعة باختيار الخبر بوقعه • وما يتيسر إليه النظرى فهو الضرورى فالتصورات  
 الضرورية ترجع إلى البديهيات كصور وجودك والتألمست معدوم أي فتصور الطريقين

والنسبة لا تصور مفهوم الوجود وانما زائد على الذات والافعال نظري ولذا اختلف العقلاء  
فيه على اقواله فقليل انه حاله وقيل انه وجه واعتباره وقيل انه عين الموجود مطلقا وقيل  
غير الموجود مطلقا وقيل عنه في القديم غيره في الحادث وترجع الى المشاهدات كصور  
محموس من المحسوسات والى الالهاميات كصور مفاسد عليا من الغادر المختار ولم  
يشغلوا بضبط التصورات الضرورية واما التصديقات الضرورية فتعبر عن البدييات  
والحسيات والوجدانيات والالهاميات والفطريات والمتواترات والمجربات لان القضايا  
اما ان يكون تصورا طرفا بعد شرائط الادراك من الالتفات وسلامة الالات كفايا  
في حكم العقل أولا فان كان كفايا فهي البدييات وان لم يكن كفايا فلا محالة يحتاج الى امر  
ينضم الى العقل ويعينه على الحكم أو الى القضية أو اليها مجعافا لأول ان كان الامر  
الحاج اليه فيه هو الحس والحسيات وان كان الوجدان فالوجدانيات وان كان الالهام  
فالالهاميات والثاني الفطريات لان القضايا يحكم بها العقل بواسطة اقرب عنه عند تصور  
الظرفين وهي المعنية بامر لازم منضم الى القضية ولهذا تسمى قضايا قياسات معها كالحكم  
بان الاربعة زوج لانقسامها الى متساويين والثالث ان كان حصوله بالاخبار فالتواترات  
والا فان كان عن تجربة فالجربيات لان المتواترات قضايا يحكم بها العقل بواسطة كثرة  
التجربين بامر يمكن استدلاله الى المشاهدة كثرة بتمتع معها بتواطؤهم على الكذب فينضم الى  
العقل سماع الاخبار والى القضية قياس حتى هو انه لو لم يكن هذا الحكم حقا لما أخبر به هذا  
الجمع والمجربات قضايا يحكم بها العقل بانضمام تكرار المشاهدة اليه والقياس الخفي المنجم  
للبقين اليها وهو ان الوقوع المتكرر على نهج واحد لا يلبث من علمه وكما وجدت العلة وجد  
المعلول لا يقال ان العلم بسبب التجربة من العادات وهي تحتمل النقيض جازة التفت فلا  
تفيد الا الظن فكيف تكون المجربات مقيدة للبقين فضلا عن كونها من الضروريات لان  
عدم احتمال النقيض في العلم بمعنى عدم تجويز العالم اياه لاحالا كافي الظن ولاما لا كافي  
الحزم التقليدي واما احتمال النقيض بمعنى انه لو فرض وقوعه لم يلزم منه محال لذاته لكونه  
ممكنا في نفسه من الممكنات التي يجوز وقوعها ولا وقوعها فلا ضرورة بل يجيء في غير  
العادات كالحكم ببيض الجسم المشاهدة قطعاً مع أنه في نفسه ممكن أن يكون وأن لا يكون  
ولا يقدح في الحسيات غلط الحس في بعض الصور فان ارى الصغير كبير او بالعكس واقهر في  
الماء قهرين والالوان المختلفة في الخطوط المخرجة من مركز الراس الى محيطها عند ادارتها  
لونها واحداً متبرجان الكل يرى من في السفينة السفينة ساكنة وهي متحركة والسطح  
متمركز وهو ساكن ويرى الاحوال الواحداً اثنين ويجد الصفرا يرى المعلوم الان غلطه في  
بعض الصور لاسباب جزئية لا ينافي الحزم المطابق في كثير من الصور بانقضاء اسباب  
الفاظ كالحكم بان الشمس مضيئة والناحارة كالا يقدح في البدييات وقوع الاختلاف  
فيها لان الاختلاف في البدييات لعدم الالف وانقضاء في التصورات لا ينافي البدييات واما  
تحصيل العلوم الاصطلاحية والفنون على وجه البصيرة فتوقوف على التعريف بالحد

أوبالرم وعلى التصديق بموضوعة الموضوع والتصديق بالضرورة والقائمة فيجب حينئذ  
 على كل شارح وفن أن يتصوره بالحد أو بالرم ليكون على بصيرة في الموضوع فيه  
 بحسب العرف لا توقف أصل الشروع على ذلك ولا يكفي فيه التصور بوجه توافر التصديق  
 بغائده ما يتقيد البصيرة بالعرف بتدفع قول السعدان البصيرة ليست أمر مضبوطا  
 فالشروع في العلم إنما يتوقف على التصور بوجه ما ألا ترى أن كثيرا من الطالبين يحصل  
 كثيرا من العلوم كالعلوم وغيرها مع الذبول عن تعريفها ورسمها ومعنى كونه على بصيرة  
 في الشروع فيه أن يكون الشروع فيه غير أعده عن غيره حتى لا يشتغل بمخالص منه  
 ولا يميل ما هو منه وذلك حاصل بالتعريف المساوي فإنه لا التعميم عند الطالب  
 لأن العلم يطلق على أحد أمور ثلاثة وهي القواعد والملكية والأدراك ولا خفاء أن القواعد  
 كثيرة جدا وأن الملكات كثيرة أيضا ضرورة تعدد الملكات بتعدد متعلقاتها وأن الكيفيات  
 الإدراكية المرادة من العلوم كثيرة أيضا بطلب حصولها بأعيانها في النفس وهو اتصاف بها  
 ويسمى وجودا متصلا بصورها وهو تصور لها ويسمى وجودا ظاهريا لأنه كائن للشيء  
 وذلك كالمؤمن ينصف بالإيمان وإن لم يتصوره ويتصور الكافر بحصول مفهومه في  
 نفسه من أنها تنكار للنفس وجودها وإن لم ينصف به فأخرج عند الشروع في العلم سواء  
 أريد منه الملكات أو الكيفيات الإدراكية أو القواعد إلى ما يفيد تصوره بصورة  
 اجالية تعذر تصوره على التفصيل صونا للطالب والنظر عن إخلال بما هو منه واشتغال بما  
 ليس منه وذلك هو المعنى يشعر به العلم فكان من مقدماته ووجه حصر العلم في ثلاث كان  
 للنفس مراتب أربع المراتبة الأولى أن تكون خالية عن المعقولات مع استعدادها  
 وتسمى حينئذ بالعقل البهيمواني وهذه المراتبة لا اعتداد بها للضعف والثانية أن تفصل لها  
 المعقولات البديهية وتستعد استعدادا قريبا لأن تنقل منها إلى النظريات وتسمى حينئذ  
 عقلا بالملكة والثالثة أن تفصل لها المعقولات النظرية لكن لا تطلعها وتختصرها  
 بالفعل بل صارت مخزونة عند حاجتها حيث تستخبرها متى شئت بلا حاجة إلى كسب جديد  
 وتسمى حينئذ عقلا بالفعل والرابعة أن تطلع المعقولات وتختصرها وتسمى حينئذ بالعقل  
 المطلق فالمرتبة الثانية ملكة الاستقصاء والثالثة ملكة الاستحضار وهما عند رجاء في  
 الملكة أحد الاطلاقات وثاني الاطلاقات الكيفيات الإدراكية المكتسبة والمخالصة  
 بالفعل كإحدى المرتبة الثالثة أو الخافضة كإحدى المرتبة الرابعة وثالثها نفس المعقولات  
 فالعلم امان يطلق على الاستعداد والتهيؤ للعقل أو على نفس العقل أو على نفس المعقول  
 وإطلاق العلم عليه من إطلاق العلم على العلوم إلا أنه صار حقيقة مرتبة وملكة هي  
 الكيفية الرابعة مقابل الحال وهي الكيفية التي تعرض وتزول أو مقابل العلم ولا شك أن  
 الاستعداد ثابت مقترن وان يصدق بموضوعة الموضوع لكل البصيرة وتؤكد هذا بقولنا  
 لكل البصيرة بتدفع قول السعدان غير العلوم عند الطالب لا يتوقف على بيان الموضوع  
 وإن كان غير العلوم في أنفسها بغير الموضوعات وإنما يعمل التصديق بالموضوعة

قوله وإن يصدق الخ عطف  
 على أن يتصوره اهـ  
 مؤلف

لاصل البصيرة والتعريف لكالها عكس ما ذكر لان التميز الحاصل بالتصديق بالموضوعية  
 توقف على أمرين لان التصديق بالموضوعية يقتضي تصور الموضوع بخلاف التميز  
 بالتعريف فانه توقف على أمر واحد وهو التصور فكان كالجزم والخبر من حيث ذاته مقدم  
 على الكل والمراد من التصديق بموضوعية الموضوع التصديق على وجه الاجال فانه  
 اذا قلت مثلاً الصدده موضوع علم الحساب لانه انما ينظر في اعراضه الذاتية لم يتحقق ذلك  
 الا بعد الاطاحة بعلم الحساب مع ان الغرض التصديق بالموضوعية قبل الاطاحة بالعالم فكان  
 التصديق بالموضوعية اجالاً من سوايق العلم بان يصدق بان موضوع هذا العلم كذا بمجرد  
 الاطلاع على مسألة واحدة أو بمجرد الاخبار وتحقيقا من لواحقه ولان غاير العلوم  
 في أنفسها بقطع النظر عن غير الطالب انما هو بحسب غاير الموضوعات لا المحمولات  
 لانها منتشرة غير مضبوطة وان كانت تغاير عند الطالب بما لها من التعريفات والغايات  
 واذا قال في شرح المقاصد أقول انفتحت كلمة القوم على ان غاير العلوم في أنفسها انما هو  
 بحسب غاير الموضوعات فيناسب نصدير العلم ببيان الموضوع اقادة لما به تغير بحسب الغايات  
 بعد ما أتاد التعريف التميز بحسب المفهوم ثم قال وأضاف في معرفة جهة الوحدة للكمرة  
 المطلوبة لها من الاعراض الذاتية اطاحة بها أي بتلك الكثرة اجالاً بحيث اذا قصد  
 تحصيل نفا سبلها لم يتصرف الطالب عما هو منها الى ما ليس منها ولا شئ ان جهة  
 وحدة مسائل العلم أولاً بالذات وجهة تميزها في نفسها هي الموضوع اه فظهر ان  
 الموضوع جهة وحدة مسائل العلم الواحد نظراً الى ذاتها وان عرضت لها جهات آخر  
 كالتعريف والغاية ولهذه احوالاً تبين العلوم وتسايرها وتدخلها بحسب الموضوع بمعنى  
 ان موضوع أحد العلمين ان كان مباحثاً للموضوع الآخر من كل وجه فالعلمان متباينان على  
 الاطلاق وان كان أعم منه فالعلمان متداخلان وان كان موضوعهما شيئاً واحداً بالذات  
 متغايراً بالاعتبار أو شيئاً مشتركين في جنس أو غيره فالعلمان متساويان وتلخص ان  
 التصديق بموضوعية الموضوع من مقدمات العلم المشروع فيه وأما التصديق بالاعراض  
 الذاتية له غير الوجود فمن اجزاء العلوم وأما التصديق بوجوده فليس من المقدمات وهو ظاهر  
 كانه ليس من اجزاء العلوم لان حقيقة العلوم اثبات الاعراض الذاتية غير الوجود  
 لموضوعاتها لان موضوع العلم مادته فيجب ان يكون وجوده مسلماً خارجاً عنه لان  
 ما لا يتصور ولا يصدق بوجوده كيف بالموجود شيء له فلا بد ان يكون موضوع العلم بين  
 الوجود في نفسه كموضوع علم الحكمة الباحث عن أحوال اعيان الموجودات على ما هي  
 عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية فانه الموجود من حيث هو أو بين وجوده في علم  
 أعلى واعيم يكون موضوعه بين الوجود وأما تعريفه بأنه المجرى عن عوارضه الذاتية في  
 العلم فمن مبادئ المقدمات لانه لا يصدق بالموضوعية الا بعد تصور الموضوع وقوله في العلم  
 في سببية أو الكلام على حذف مضاف أي في متعلقه ان أراد بالعلم الملكة أو الادراك  
 والباحث عن عرضة الذاتي صادق بصور رجحان العرض الذاتي على نفس الموضوع أو على

قوله ولان غاير عطف  
 على لكال البصيرة اه  
 مؤلف

مساويه أو على جزئه أو على نوعه أو على عرضه الذاتي أو على نوع عرضه الذاتي فلا يقال ان  
 العلوم تحمل فيها الاعراض الذاتية على ذلك فلا يكون التعريف جامعاً أى لا يخرج الحمل  
 فيها عن ذلك لانه لا بد من الحمل على جميعها في العلوم فأولاً ما عدا علوم تجوزاً لا يجمع فانه قد يجهل  
 العرض الذاتي على الموضوع مع عرضه الذاتي وعلى نوعه مع عرضه الذاتي في العلوم أيضاً  
 وذلك ان الاعراض الذاتية للموضوع ان كانت شاملة لأفراده سواء كانت لازمة أو مفارقة  
 أثبت له أو لم تكن أو لمساويه أو لعرضه الذاتي الشامل لأفراده وان كانت غير شاملة لأفراده  
 أثبتت لنوعه أو لنوع عرضه الذاتي وأثبتت مقابلها النوع الآخر فان قلت اذا أثبت العرض  
 للنوع فهو بحث في العلم عن الاعراض الغريبة لانها تلحق الموضوع بواسطة أمر أخص وهو  
 النوع أجب بان نوعه ليس واسطة في العلوق بل هي عارضة للموضوع فانه غاية ما هنالك  
 ان أحد العرضين المتقابلين لمالم يكن عاماً لجميع الأنواع والامور المتقابلين الاخر وحب  
 حل أحد المتقابلين على نوع والاخر على نوع آخر يدل على ذلك ان الجسم مثلاً لا يحتاج في  
 قبوله الى الحركة الساكنة الى ان يكون حيواناً أو انساناً ما ثبت انه عرض ذاتي بخلافه في  
 انصافه بالفضل فانه يحتاج في انصافه به الى ان يصير انساناً بل الحيوان يحتاج في انصافه به  
 الى ما ذكر والعرض الذاتي ما يلحق انشئ بذاته أى من غير واسطة كالمتعجب أى ادراك  
 الامور الغريبة الخفية السبب اللاحق للانسان لذاته وكونه طرفة من غير واسطة  
 لا يقتضى ان اثباته من غير واسطة حتى يكون يدعى بما يلحق انشئ جزئه كالحركة بالارادة  
 اللاحقة للانسان بواسطة ايه حيوان أو اما الحركة بالفسر فلا تلحقه بنفس الواسطة ولذلك  
 تلحق الجاد وما يلحق انشئ تلحق عنه مساو كالفضل اللاحق للانسان بواسطة انه متعجب  
 فان المتعجب مساو للانسان اذ لا يوجد فرد منه لا يتعجب فانه معرض للأطفال في المهد وذلك  
 يصحكون وانما عيب الثلاثة اعراض ذاتية لاستنادها الى ذات المعارض أى نسبتها  
 الى ذاته نسبة قوة أما الاول فظاهر واما الثاني فلان الجزء داخل في الذات والمستند الى  
 ما في الذات مستند الى الذات في الجملة باعتبار بعض الاجزاء واما الثالث فلان المساوي  
 مستند الى ذات المعارض والمستند الى المستند الى شيء مستند الى ذلك الشيء والاحتراز  
 بالذاتية عن الغريبة وهو ما يعرض للشيء تلحق عنه أعم منه مطلقاً كالحركة اللاحقة  
 للايض بواسطة انه جسم فالجسم وان كان أعم لانه ليس جزءاً كالحوان بالنسبة  
 للانسان وما يعرض له تلحق عنه أخص منه مطلقاً كالفضل العارض للحيوان بواسطة  
 انه انسان وان كان عروضة للانسان بواسطة التعجب وما يعرض له تلحق عنه  
 ما بين كاللون العارض للجسم الطبيعي بواسطة السطح وما يعرض له تلحق عنه أعم من  
 وجهه كالفضل العارض للايض بواسطة انه انسان وكانت غريبة لما فيها من القرابة  
 بالقياس الى المعارض وان يعرف فائدة ويصدق بها البرزاد جدوا نشاطاً حتى لا يعرض  
 عنه بعد الشروع فيه فلو شرع فيه مع الجهل بالفاضة لم يكن الشروع على بصيرة وبذلك  
 يندفع قول السعدان الشروع في العلم انما يتوقف على التصديق بغائده ما والقدر

قوله على جزئه أى جزء  
 مفهومه اه مؤلف  
 قوله سواء الخ فاللازمة  
 كالفضل بالقوة والمفارقة  
 كالالتفيس بالفعل  
 وغير الشاملة كالفضل  
 بالفعل اه مؤلف

قوله وان يعرف الخ عطف  
 على ان يتصوره اه  
 مؤلف

المستفاد من البصيرة بالفائدة غير انقدر الاستفادة من التعريف والتصديق بالموضوعية فانه لا يلزم من أحدهما الآخر فلا يقال لاحاجة اليها وان يعرف غايته لتوكيدها حصل بمعرفة الفائدة كان التصديق بالموضوعية لتوكيد البصيرة الحاصلة بالتعريف والفرق بين الفائدة والغاية ما يترتب على الشيء ان كان مما يشوقه الكل طبعاً فالقائدة والا فالفائدة كما يؤخذ من المقاصد هذا ما يتعلق بالواجب من المبادئ واما ما قبلها من الفضل والنسبة الخ فستحسن تكثير الفائدة لان فيه زيادة احاطة وتعمير (نعم) هل القوى المتقدمة آتية في الادراك أو هي المدركة نفسها يدل للاول ان الانسان اذا نام وانقضت عيناه لا يدرك شيئاً ويدل للثاني ان البهايم تدرك بحواسها وأوهامها ويدل له أيضاً ان الحس أو الوهم قد يحكم بحكم غلط مع مخالفة العقل له حينئذ

### علم أصول الفقه

اذا تم هذا أخذ أصول الفقه مضاعفاً للادلة الاجالية وأما حده لقباهو علم باصول بعض فيها عن أحوال الادلة الاجالية السبعة والمرجحات وصفات المجتهد أى الادلة الغير المعينة لانهم يتعين فيها جزئياتها من الادلة التفصيلية لعدم اشعار الكل بحيز معين من جزئياته وذلك ان العلم بالاحكام الشرعية من الادلة التفصيلية الذى هو الفقه يتوقف على هذه الثلاثة أما الاول فلان الدليل التفصيلي اغماضاً تدل به على الحكم الذى أتاده بواسطة تركبه مع الدليل الاجالى السبعى لان العقل لا يدخل له فى الاحكام عندنا يجعل التفصيلي صغرى والاجالى كبرى أى مع الحال المتبعض لهما واما الثانى فلان معرفة المرجحات كالنص وعلاؤ الاسناد وفقه الراوى وورعه وضبطه بما يعلم ما هو دليل الحكم دون غيره من الادلة التفصيلية عند تعارضها كان يدل على وجوب الورد دليل وآخر على سنيته واحدهما نص والآخر ظاهر الدليل هو الاول لترجيحه بكونه نصاً واما الثالث فلان المجتهد المستفيد للاحكام من الادلة التفصيلية بطريق الاجتهاد والاستنباط وهو استقرا الفقه الواسع التحصيل ظل يحكم اغماضاً كون أهلاً لاستفادتها منها اذا قامت به صفات الاجتهاد من كونه شديداً لفهمها بطريق المقاصد الكلام ومن كونه متوسطاً فى اللغة والعريفة بالاصول والبلاغة ومتعلق بالاحكام من الكتاب والسنة فقد علم ابتداء الفقه على هذه الثلاثة فهى أصوله ولذلك انحصر المقصود بالذات من فن الاصول فى سبعة كتب وهذا انحصر استقراى ومن أراد احصاء قليلاً فقد ركب شططا الا ان يقصده بضبطاً يقل الانتشار ويسهل الاستقراء فيقال لما كان الفرض من المقصود بالذات استنباط الاحكام فالتبطل اما عن حال المستنبط وهى الصفات أو عن حال ما تستنبط هى منه اما باعتبار التعارض وهو التجميع أو لا وهو الادلة السبعة أو هو علم باصول بعض فيها عن أحوال الادلة الاجالية فقط وأما ذكر المرجحات وصفات المجتهد فى كتب الاصول فلا نهط طريق الى الاصول التى هى القواعد الكلية الباقية عن أحوال الدلائل الاجالية أما بالنسبة للمجتهد فلان معرفة المرجحات وقيام الصفات بالمجتهد طريق الى معرفة واستفادة المجتهد تلك القواعد

قوله وان يعرف غايته  
ان يصوره اه مؤلف

قوله وذلك الخ بيان لكون  
علم الاصول باحسان  
أحوال هذه الثلاثة ولما  
يشعر به القلب من ابتداء  
الفقه على الاصول اه  
مؤلف

الكلية أما كون قيام الصفات طريقاً ظاهراً وأما كون معرفة المرحجات طريقاً مقول  
 التفاتوا في حاشية الشرح العسدي لا بد في كلية القاعدة من العلم بالمرجات فظهر  
 طرق لاستفادة المجهد كلية القاعدة إذ قد نجد الأمر مع المعارض فلا يكون كل أمر  
 للرجوع إلا أن علم المريج اهـ فيثبت تكون لمعرفة المرحجات وقيام الصفات جهتان  
 جهة استفادة المجهد الدليل التفصيلي هما كلهم وجهة استفادته القاعدة إذ لا بد في  
 استفادتها كلية من العلم بالمرجات كإكمال العدد وأما بالنسبة للأصول من حيث هو أصولي  
 فلا من معرفة المرحجات ومعرفة الصفات طريق إلى معرفة الأصول لا من حيث هو أصولي  
 الحقيقة المأخوذة في الموضوع لا معرفة مدخولها وإن كانت نعمة الموضوع هي الحقيقة  
 دون مدخولها لا خارج عنه ضرورة أنها مضافة ومنسوبة إلى مدخولها فإن موضوعه كما  
 قال الجمهور والأدلة الاجمالية المجهوت عن أحوالها من حيث الإثبات بها طريق الاجتهاد  
 بعد الترجيح عند التعارض أي إثبات الأحكام الفقهية بها مع تركها مع الأدلة التفصيلية  
 بعد الترجيح عند التعارض ويعرف مدخولها تعرف المرحجات وصفات المجهد وأيضا يجب  
 معرفة ذلك المدخول حتى تعرف الأحوال المعارضة من جهة فعمل على الموضوع فهذا  
 غاية بحث الأصولي من حيث هو أصولي وهذا هو المراد من قولنا وأما ذكر المرحجات الخ لانه  
 أغنيا نسب الأصولي من حيث هو أصولي المشتغل بالأصول لا المجهد المستنبط للأحكام  
 الفقهية فالأصولي إنما يتعلق ببحثه بإثبات أحوال موضوع الأصول المعارضة من جهة  
 إثبات المجهد الأحكام بها طريق الاجتهاد بعد الترجيح وهذا التعريف الثاني هو الأول لأن  
 الحقيقة تنتم للموضوع ومدخولها ليس منها واليحيث أنها من أحوال ذلك الموضوع من  
 تلك الحقيقة لأص أحوال مدخول تلك الحقيقة التي وصفات المجهد المرحجات وهذا  
 يتضح أن ذكر المرحجات وصفات المجهد في كتب الأصول إنما هو للكشف عن ماهيتها  
 وتبينها في مقام تصوري لا تصديقي وما يتعلق بهذا التبيين ليس من المسائل لأن المسئلة  
 ما يتعلق به البحث يعني الحمل لا ما يتعلق به البحث يعني الكشف عن الماهية كقوله السيد  
 الطرجاني في حاشية شرح المطامع وقال الشهاب عميرة في جعل المرحجات وصفات المجهد من  
 أصول الفقه نظر اهـ وحاصل نظره أن تلك المباحث مباحث تصورية لا تصديقية فلا تقدم  
 العلم كلهم عن السيد والتعريف الأول لما ذهب إليه الجمهور والثاني ما درج عليه صاحب  
 جمع الجوامع وغرضه الرد على الجمهور وبأن كلامهم متناقض لأن مقتضى تعريفهم دخول  
 المرحجات وصفات المجهد في الأصول ومقتضى بيان الموضوع إخراجها فالصواب حذف  
 المرحجات وصفات المجهد من التعريف نعم في قول صاحب جمع الجوامع أصول الفقه دلالة  
 الاجمالية ضرب من التسامع بان الدلائل القضايا أو بقدر مضاف أي قضاياء الدلائل  
 والقرينة على ذلك قوله الاتي من فن الأصول بالقواعد والقواعد وقوله والأصولي العارفين  
 بها أو بطرق استفادتها و بطرق مستفيدة فأنه عرفت بما تشبهان الأصولي من حيث هو  
 أصولي العارفين بالقواعد وبالمرجات وصفات المجهد ضرورة أنها ما مدخولاً الحقيقة

قوله بطريق الاجتهاد أي  
 وفعل الاجتهاد لا يدع  
 من تعقل الصفات لتوقف  
 مفهومه عليها اهـ مؤلف

قوله ليستامن الأصول وحصره المقصود في سبعة كتب حصر المقصود (١١) من الكتاب لا المقصود من العلم مؤلف

قوله أو بمعنى أدراك  
القواعد وأغماحها ابن  
السبكي بقيل لأن القواعد  
أقرب إلى المعنى القوي  
لأن القواعد دلائل  
بالقوة لأنه يتركها مع  
الدلائل التفصيلية تكون  
دليلاً والأصول هي  
الدلائل اه مؤلف  
قوله وموضوعه الأدلة  
أي على التوزيع بأن  
يكون لكل من هذه  
الخمس مسائل تحصل  
عليها لأن المجموع هو  
الأدلة والأفلاعرض الثاني  
ثابت لكل واحد لا للمجموع  
ولوجهل موضوعه الدليل  
الاجالي فيكون الحكم  
على الكتاب مثلاً بهجة  
حكم على نوع الموضوع  
لا على الموضوع وعلى  
العام حكم على عرض نوع  
الموضوع لا على عرض  
الموضوع اه مؤلف  
قوله وهي الكتاب الخ  
طريق الكتاب والسنة  
ان كلا خبر الواجب صدقه  
وكل ما كان كذلك فهو  
حجة وطريق الاجماع  
لا يجمع أمثى على شلالة  
وطريق القياس فاعتبروا  
بأولى الأوصاف وطريق  
الاستدلال الكتاب

والسنة اه مؤلف

لا بالأدلة التي هي موضوعات القواعد والمستفيد هو المجتهد اغماحها بغير كفاية القاعدة  
بمعرفه المرجحات وقيام الصفات لانه يستفيد الأدلة بقوله بطرق استفادتها أي من حيث  
المعرفة وقوله بطرق مستفيدها أي من حيث القيام وبأن تأمل فيما تقرّر بعلم ما مداعاه  
صاحب جمع الجوامع من أن المرجحات وصفات المجتهد ليستامن الأصول كما أشار إليه  
بقوله أصول الفقه دلالة الاجالية باستقاطها من التعريف ومن أن المجتهد يستفيد  
القواعد الكلية بالمرجحات وقيام الصفات كما أشار إليه بقوله وطرق استفادتها وطرق  
مستفيدها حيث أضاف الاستفادة والمستفيد إلى ضمير الأدلة الاجالية بمن أن معرفة  
الأصول متروكة على معرفة صفات المجتهد وعلى معرفة المرجحات كما صرح به في منع الجوامع  
حيث قال وإنما ذكر في كتبه اتوقف معرفته على معرفتها حق فإعرض به الشارح المحلى  
عليه من أن المرجحات وصفات المجتهد من الأصول ومن أن المتوقف على المرجحات وصفات  
المجتهد الدلائل التفصيلية لا الاجالية ومن أن التوقف على قيام الصفات لا على معرفتها  
منقطع والعلم المأخوذ بنسب في التعريف بما معنى القواعد أو بمعنى الملكة أو بمعنى أدراك  
القواعد على ما تقدم من اطلاقات العلم ولا بد من كون الأدراك عن دليل والمسائل مدلة  
والملكة حاصلة عن مسائل مدلة والافتقار لتقدير لا علم وهذه الاطلاقات حقائق عرفية  
والشترك إذا صح إرادة أحد مدعيه لا يمنع إرادته في الحدود هل المراد بالملكة التي هي أحد  
معاني العلم ملكة الاستحضار أو ملكة الاستحصال أو التقدير الشامل لهما المحققون على أن  
الغالب في معنى العلم هو ملكة الاستحضار أو ههما باعتبار تعلق كل بعض من المسائل بأن  
كان العالم مستعداً لتحصيل بعض من المسائل ومنها لا استحضار بعض آخر دون ملكة  
الاستحصال وحدها لأن المنتهى بالعلوم النظرية ولم يكن مكتسباً لها إلا بعد العلم بما عده من  
البدعيات لا يكفي في أنه عالم وقد قال لا بد في كون المستعداً استعداداً قريباً يقال له عالم  
وموضوعه الأدلة الاجالية الشرعية المجموع عن أحوالها من حيث الاثبات بما يطريق  
الاجتهاد بعد الترجع عند التعارض وقوله الأدلة الاجالية أي غير المبنية لأن الكلى  
لا يشعر بجزئي معين من جزئياته وقوله من حيث الاثبات أي من حيث اثبات المجتهد  
الأحكام الفقهية بانضمامها من ثلثها بأحوالها المجموع عنها إلى الأدلة التفصيلية بعد  
الترجع عند التعارض والأدلة الاجالية خمسة وهي الكتاب والسنة والاجماع والقياس  
والاستدلال وهذه تسمى في اصطلاحهم أدلة وان كانت مفردات لا بهجيم النظر فيها  
يتوصل إلى المطلوب والكتاب اللفظ المتبدي بتلاوته المتحدى به والسنة ما أضيف إلى النبي  
صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير والاجماع اتفاق مجتهدى أو مذهبنا محمد صلى الله  
عليه وسلم بدو فاته في عصره على أي أمر كان كاتفاقهم على أن البدس لبنت الابن مع بنت  
الصلب والقياس الحائز جزئى جزئى في معنى مشترك بينهما لبنت الملقن الحكم الثابت للملقن  
به كشيون الحرمة للثبوت بسبب تشبهه والحاقه بالخير بجامع الاسكار الذي هو علة فيها  
والاستدلال دليل ليس بنص ولا إجماع ولا قياس كالاتقراء وهو نصع أكثر الجزئيات



ليحكم به على الكل واستصحاب الأصل أى التسليمه كاستصحاب الطهارة لمن أيقن بها ثم شئ  
هل أحدث أم لا فلا يجب عليه الوضوء واستصحاب الأصل وهو الطهارة عند الشاقي فهذا مما  
اختلف في حجيته وإنما كان هذا موضوعاً لا نه يبحث فيه عن عوارض الذاتية وقد علمت ان  
البحث عن الأعراض الذاتية للموضوع صادق بمحملها عليه كالحكم على الجميع بأنها حجة  
أو بأنها تثبت الحكم أو على أنواعه كالحكم على الأمر بأنه الوجوب وعلى التمسى بأنه التصريم  
لان الكتاب يتنوع الى أمر ونهى لانه اللفظ المتعبد بتلاوته المتخذى به فهو يطلق على البعض  
أو على أعراضه الذاتية كالحكم على العام وهو لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر بأنه  
يتحمل به في حياته صلى الله عليه وسلم أو بأنه يقبل التخصيص أى قصره على بعض أفراد  
وعلى المطابق وهو ما دل على الماهية بلا قيد بأنه يحصل على المقيد وعلى النص وهو ما نادى  
معنى لا يتحمل غير به بأنه يقدم ويرجع على الظاهر أو على أنواع أعراضه الذاتية كالحكم  
على العام المخصوص أى المقصور على بعض أفراد المخصص بأنه حجة فمما يبنى أو على حزمه مع  
عرضه الذاتي كالحكم على اللفظ الدال على المنطوق وهو ما دل على اللفظ في محل الطوق  
بأنه نص بقيد الحكم ان أملا معنى لا يتحمل غيره كزبد ونظائر ان احتمل مرجوحاً كالاسد لان  
اللفظ جزء للكتاب لانه جنس له والدال عرض له أو على مساويه كالحكم على المجزئ  
الكلام بأنه حجة والحق تغيير العرض الذاتي بالنوع في هذه الامثلة فان قلت العرض المشبث  
للنوع يلحق الموضوع بواسطة أمر أو نحو وهو النوع فيكون غريباً والجواب المتقدم من  
ان الحق ليس بواسطة النوع لا يبيح هنا لان الوجوب مثلاً لا يطبق الكتاب بواسطة أنه  
أمر يجب بأنه يجوز البحث عن العرض الغريب في غير العلوم المتكسبة وبأنه أمل في معنى  
النص والظاهر علم ان ذكر الحقيقة والجاز في الأصول لان ينصح النص والظاهر من  
الكتاب والسنة وان كانتا ليستا من الفن كما ان ذكر الاشتقاق لمعرفة وغيره الدليل المشتق  
الذي يكون مفهومه حجة من اللقب الذي يكون مفهومه غير حجة وذكر الاحتياط المناسبة انه  
هو رابط الدلالة بعد تولاها وذكر الحروف لاحتياج الفقيه الى معرفة معانيها الكثرة وقوعها في  
الادلة (تنبيه) من المسائل الواقعة فيها الحل على نفس الموضوع قول صاحب جمع الجوامع  
في الكتاب الاول والحق ان الادلة العقلية قد تفقد اليقين بانضمام قوار أو غيره كالمشاهدة  
وقوله فيه تأخير البيان عن وقت الفعل غير واقع فانه في قوة الدليل المتأخر سببه عن وقت  
الفعل غير واقع ومن المسائل الواقعة فيها الحل على نوع الموضوع قوله فيه المفاهيم الالقب  
حجة فانه في قوة اللفظ غير اللقب باعتبار المفهوم حجة وقوله فيه العام المخصوص عمومه مراد  
تناول الاحكام وقوله فيه المخصص قال اكثر حجة وقيل ان خص بمعنى أى كقولوا المشركين  
الا أهل الذمة وأما لو خص بهم كقولوا المشركين الا بعضهم فلا وقوله فيه جواب المسائل غير  
المستقل دونه تابع للسؤال في عمومه أى غير المستقل في الافادة بدون السؤال تابع له في  
عمومه وخصوصه فالعموم كحديث الترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب

بالتمر فقال آية من الرب اذا ليس قالوا نعم قال فلا اذا فهم كل بيع للربط بالتمر والمخصوص  
 كالقول النبي صلى الله عليه وسلم قائل وتؤات من ماء البصر فقال يجوز ذلك فلا يعم غيره ومن  
 المسائل الواقعة فيها الجدل على النوع ايضا قوله في الكتاب الثاني خبر الواحد لا يقيد العلم  
 وقوله فيه المختار ان تكذيب الأصل القوي لا يسقط المروي فانه في قوة الخبر المروي لا يسقطه  
 تكذيب الأصل القوي على المختار لا خيال نسيان الأصل له بعد روايته للقوي لان التكذيب  
 في الرواية لا في المروي وقوله فيه زيادة العدل مقبولة فانه في قوة الزائد في الخبر المنفرد به راو  
 من العدل عن غيره مقبول ومن المسائل الواقعة فيها الجدل على نفس الموضوع ما يؤخذ من  
 كلامه في الكتاب الثالث من ان الاجماع ممكن ومن انه حجة في الشرع ومن انه قطعي ومن  
 ان نفيه حرام وقوله في الكتاب الرابع وهو حجة في الامور الدينية وأما غيرها كالشرعية فتعه قوم أي  
 القياس حجة في الامور الدينية كالادوية وأما غيرها كالشرعية فتعه قوم ومن المسائل  
 الواقعة فيها الجدل على النوع ما يؤخذ من كلامه فيه ايضا من ان كلام القياس القطعي وهو  
 ماعلة قطعية والظني مثبت الحكم وقوله في الكتاب الخامس الاستقراء بالمرئى على الكل  
 ان كان تاما أي بالنكل الا صورة انزع قطعي أي ان كان الاستقراء بكل الجزئيات  
 الا صورة انزع فهو دليل قطعي في اثبات الحكم فيها وقوله فيه قال علماء ما استصحاب العدم  
 الاصيل والعموم أو النص الى ورود المغير أي استصحاب العدم الاصيل حجة واستصحاب  
 العموم أو النص الى ورود مغير من مخصص أو ناسخ حجة • وفائدة نصب الادلة التفضيلية  
 على مدلولاتها ومعرفه كيفية الاستنباط منها بأن يستدل على وجوب الصلاة بأفعالها  
 الصلاة لانه أمر وكل أمر ملجوب فينتج ان الصلاة مثبت لها الوجوب • وغايته الاقتدار  
 على الاستنباط من الأدلة • وفضله جزيل لتوقف استنباط الأحكام عليه • وأنبه  
 السابن • وواضعه الامام الأعظم محمد بن ادريس الشافعي رضي الله عنه وهذا ظاهر  
 على أن المراد بالعلم القواعد وأما على غيره فالوضع باعتبار متعلقه • وادعاه أصول الفقه  
 • واستخداه من الكلام ومن العربية ومن تصور الأحكام أما الكلام فتوقف حجة  
 الأدلة الكلية على معرفة الباوي تمكن اسناد خطاب التكليف اليه وأما العربية فلان  
 الكتاب والسنة عبر بيان الاستدلال بهما يتوقف على معرفة اللغة من حقيقه وبجاز وعجم  
 وخصوص ومنطوق ومفهوم وأما تصور الأحكام فلان المقصود اثباتها أو نفيها ولا يمكن  
 بدون تصورهما هكذا يؤخذ من شرح العبد وقيل من الكتاب والسنة والاجماع فكون  
 الأمر للوجوب مثلا يؤخذ من الوعيد على ركة في الكتاب والسنة كقوله تعالى فويل  
 للمصلين ولا يجتمع في الصدر اعلم بزم اسناد الشئ من نفسه لان حكم القاعدة يستمد من  
 حكم جزئي من جزئيات موضوعها • وسكته الوجوب العيني على من انفرد به أو الكفاي  
 عند اتعده أي حكم تخصصه حتى يشمل اطلاقات العلم الثلاثة وأيضاً الأحكام الخمسة  
 لا تتعلق الا بالافعل • ومسائله قضائاه التي تطلب نسب مجولاتها الى موضوعاتها والفرق  
 بينها وبين العلم بالاجمال والتفصيل فهي أجزاء له وهذا على أنه القواعد والافعال أجزاء

## وتفصيل المتعلقه

## ﴿علم الفقه﴾

وحدة الفقه العلم بالاحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية وقوله العلم بالاحكام المراد به الظن القوي والاقوال علم عنه لا يقع فيه خلاف بين المجتهدين والبالاء التعليمية ان أريد من الاحكام التسبب التامة بمعنى الثبوت والتصوير ان أريد من الاحكام التسبب التامة بمعنى الايقاع والانتزاع أو المراد به القواعد المشتقة على الاحكام من اشتغال الكل على الجزاء قاله للملازمة من ملازمة الكل للجزء أو القواعد المصورة بالاحكام وهي التسبب التامة لان القواعد تنطلق عليها كما تنطلق على القضية قاله للتصوير أو المراد به الملكية التي يقتدر بها على ظن الاحكام واستنباطها من الأدلة أو التي يقتدر بها على استحصار الاحكام قاله للملازمة من ملازمة السبب للسبب وقد عرفت ان المتعبر ملكة الاستحصار أو محاسبا باعتبار تعلق كل بعض من المسائل والتقصي ان التسبب التامة بمعنى الايقاع والانتزاع كإيناه في رسالة تانديعي بانفردة البهية في تعريف انتسبة الكلامية والخارجية واذا جعلت أ ل في الاحكام للاستغراق العرفي فالأمر ظاهر وألحقيق فيتم من حمل العلم على الملكة والا كان التعريف غير جامع لثبوت لا أدري عن مالك وغيره من الأئمة الاربعة وهم فقهاء وقوله الشرعية أي المأخوذة من الشرع ان أريد من الاحكام الايقاع والانتزاع أو المأخوذ الظن بها ان أريد من الاحكام التسبب بمعنى الثبوت وقوله العمالية أي المتعلقة بكيفية عمل قاضي أو غيره كالعلم بأن التبة في الوضوء واجبة وان الوتر مندوب فقولنا التبة واجبة مسئلة مركبة من موضوع ومحمول ونسبة وهذه النسبة عملية أي متعلقة بكيفية عمل فالعمل هو التبة وكيفية الوجوب وهذه النسبة تعلقت بالوجوب الذي هو صفة التبة وقوله المكتسب الخ أي بواسطة الأدلة الاجابية بأن يتركب منها قياس كاقهوا الصلاة أمر وكل أمر للوجوب فخرج بالعلم بالاحكام العلم بالذوات والصفات كصور الانسان واليباض والشرعية العلم بالاحكام العقلية والحسية كالعلم بان الواحد نصف الاثنين وان النار محرقة وبالعلم بالاحكام الشرعية الاعتقادية كالعلم بأن الله واحد فانها متعلقة بكيفية ذات مقصودة للاعتقاد فالعلم بها من فروع علم الكلام وأما العلم بوجوب اعتقاد ان الله واحد فهو نفسه وبالمكتسب علم الله تعالى وجبريل والتي عليه الصلوة والسلام وبالتفصيلية العلم بالاحكام الخ المكتسب بالتلافي وهو الذي نصب نفسه للخلاف والجدال ليذهب عن مذهب امامه من المقتضى والثاني الميثبهما ما يأخذ من الفقيه كالشافعي ليحفظه عن ابطال خصمه كالحنفي فلم يخلاف في مثلاً بوجوب التبة في الوضوء لوجود المقتضى وعدم وجوب الوتر لوجود الثاني ليس من الفقه لانه مكتسب من الأدلة الاجابية وقوله من المقتضى متعلق بالمكتسب وقال الكمال ان أي تعريف هذا ان قلنا ان الخلاف يستفيد علماً بثبوت الوجوب أو تنقائه من مجرد تسلمه من الفقيه وجود المقتضى أو الثاني اجابوا انه يكتسبه بمجرد ذلك حفظه

قوله المراد به الظن القوي  
أي فاطلق عليه العلم مجازاً  
لقربه منه ثم لو أريد الملكية  
فيكون مجازاً على  
مجاز والعلاقة السببية  
والسببية وهذا باعتبار  
الاصل والاقوال ان حقيقة  
عرفية اه مؤلف

قوله فخرج بالعلم الخ أي لم  
يدخل فيه لان الجنس  
لا يخرج فيه اه مؤلف

عن ابطال خصمه والحق انه لا يستفيد علم ولا يمكنه الحفاظ المذكور حتى ينعين المقضي  
أو الثاني فيكون هو الدليل المستفاد منه ذلك وحيث قد قيد التفصيلية لبيان الواقع  
لان ادراك الخلاف خارج بقوله السلم بالاحكام ولو سلم ان عند الخلاق علم فهو خارج  
بقوله السلم بالاحكام لان آلف بالاحكام للاستغراق الحقيقي أو العرفي والخلاق لا يثنى  
عنده من ذلك أو خارج بقوله المكتسب لان معناه الاستنباط وهو لا يستنبطه وهو موضوعه  
فصل المكلف من حيث هو ورض الاحكام له أي فعل المكلف ولو باعتبار نفعه فيدخل  
فصل العصى وأما أفعال الحيسوات المبعوث عن حالها في الفقه فيرجع البحث فيها إلى  
فصل المكلف كالآتي الدابة شيء فله يرجع إلى ضمانه أو يقال فصل المكلف غالباً وقيل  
موضوعه فعل المكلف وغيره • ثم ان الاحكام الشرعية امانات تتعلق بعبادة أو معاملة  
أو جناحة أو يجنبه اذ الفرض من بعثته صلى الله عليه وسلم انتظام أمر المعاش والمعاد  
وانتظامهما انما يحصل لبيكال فواهم النطقية التفكيرية والاشهوية والغضبية والمراد  
ببكالها الاعداد بما امر غايب عن الفقه ان تعلق بكمال النطقية فالبإدابة اذ  
كالها أو بكمال الشهورية فان تعلق بالاكل ونحوه من المنافع والمعاملات ولو حكماً كالغرائض  
اذ مر بها فبعض التراكبات هي شبيهة بالمعاملات حتى لا يخرج عن مباحث الفقه بناء  
على ان الغرائض منه وليست علم مستقلاً وبالوطء ونحوه من الاستقناعات فلنا حكمه  
أو بكمال الغضبية فالجناية وأهمها العبادات تعلقها بالاشرف وهو المولى سبحانه وتعالى  
ثم المعاملة لشد الحاجة إليها ثم المناكحة لانها في الحاجة ثم الجناية لقلة وقوعها  
بالنسبة لما قبلها فذلك ترتيبها على هذا الترتيب ورتبوا العبادات بعد الشهادات على ترتيب  
خبر الصحابين بنى الاسلام على خمس شهادة أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وأقام  
الصلاة وآتوا الزكاة وصوم رمضان وحج البيت وأخروا القضاء والشهادات والله اعلم  
والبيانات تعلقها بالمعاملات والمناكحات والجنايات وأخروا العتق فتاوى لاجتناب المعاقبة  
نسأل الله تعالى حسناتها وانما كان موضوعه ما ذكرناه بحيث يسهل عن عوارضه الذاتية  
وقد عرفت ان البحث عن الاعراض صادق بمجموعها عليه كالحكم على فعل المكلف بأنه  
نعت به الاحكام الخمسة أو على نفعه كالحكم على الوضوء أو الفسل بأنه واجب أو مندوب  
وعلى المسح على الخفين بأنه جائز والمسائل التي لا يكون موضوعها نفس الموضوع أو شيئاً  
ما تقدم فقد تعرضت الموضوع تقول بما يرجع إلى ذلك كقول أبي نعيم الميهدي التي يجوز  
التطهير بها سبع مياه فانه في معنى قولك التطهير بالمياه السبع جائز والمياه على أربعة أقسام  
فانه في قوة ان يقال التطهير بمياه تنقسم إلى أربعة أقسام والسؤال مستحب فانه في قوة ان  
يقال واستعمال السؤال مستحب ان أردت منه إلا أنه وكقولنا وأقل الحيض يوم وليس له فانه  
في قوة ان يقال وقول المرأة لا حكام الحيض في زمن أقله يوم وليس له واجب وكقولهم  
للزوج النصف فانه في قوة ان يقال اصطاء الزوج النصف باعتبار القيمة القرشية واجب  
وعلى هذا الغياص فلهذا المسائل بالتأويل يرجع الحكم فيها على نوع الموضوع وانما يحتاج

الى هذا التأويل في القرائن بناء على انها من الفقه وأما على انها علم مستقل فلا وحده على أنه علم مستقل علم بأصول يعرف بها قيمة التركات ومسحقها وانصباؤهم منها وموضوعه التركات وفائدته عصمة المكلف عن الخطأ في فعله • وغاية الفوز بسعادة الدارين • وفصله على غيره من حيث انه يعرف به الحلال والحرام • ونسبته الى غيره • أنه من العلوم الشرعية • وروايعه الأئمة المجتهدون • وابعاده الفقه • واستداده من الكتاب والسنة والاجماع وباقي الأدلة • وحكمه الوجوب العملي على كل مكلف بقدر ما يعرف به تصحيح عباداته فان زاده على ذلك كان واجبا كفايا الى بلوغ درجة الاقتناء فان زاده على ذلك الى ان يبلغ درجة الاجتهاد صار مندوبا • ومسائله قضاياها التي تطلب نسبهم ولا تنالها الى موضوعاتها

### ﴿علم المعاني﴾

• وحده علم المعاني علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقضى الحال أي ملكة يقتدر بها على معرفة الأحوال الخ أو قواعد وأصول يعرف بها الخ أرادراك أصول وتصديق بها يعرف به الخ والاحتمال الأخير يحتاج الى تقديره متعلق أي علم أصول يعرف به الخ ومتعلق المعرفة على الاحتمال الأخير غير متعلق العلم المأخوذ حسنا في التعريف فلا يلزم سببية الشيء لنفسه ومع ما فهم ان لفظ علم المضاف الى المعاني جزء علم فلا معنى له حتى يلزم الدور ولوسلم ان التركيب اضافي وان لفظ علم المضاف له معنى فالعلم المأخوذ حسنا في التعريف أعم والمعرف أخص ولا يلزم من معرفة الأعم معرفة الأخص وكذلك المعنى المأخوذ من قوله يعرف غير المعنى المأخوذ من لفظ علم المضاف الى المعاني فلا يلزم الدور وقد عرفت ان المعبر عند المحققين مذكرة الاحتضار فالملكة هنا ملكة استحضار بالنسبة للقواعد وملكة استحصال بالنسبة للاقتدار بها على ادراك جزئية لأحوال اللفظ العربي هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات تلك الأحوال ولا يصح ان يراد بها ملكة الاستحصال بالنسبة للقواعد لانه يكون جيفت ذمها لاكتساب القواعد ولا قواعد عنده وإذا كان كذلك لا يكون مقتدرا على ادراك جزئية ومعرفة الأحوال لانها تكون بنوسط القواعد قال في المطول أي ملكة يقتدر بها على ادراك جزئية ويقال لها الصناعة أيضا بيان ذلك ان واضع هذا الفن متلاضع عدة أصول مستنبطة من تراكم البقاء يحصل من ادراكها ومعارضة اقوة بها يتمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها متى أريد وهي العلم ولذا قالوا وجه الشبه بين العلم والحياة كونهما جهتي ادراك الأثرى انما اذا قلت فلان يعلم الخولا تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة اجالدهي بمدات تفاصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز ان يريد بالعلم الأصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها اه • وكتب عبد الحكيم عليه قوله ملكة يقتدر بها أي العلم يطلق على الملكة المخصوصة وهي الموصوفة بهذه الصفة لانه معتبر في مفهومه حتى يرد انه يلزم التكرار في توصيفه بقوله يعرف به وانه لا حاجة الى اعتباره بصفة التعريف بدونه قوله مستنبطة ففي حال الاستنباط يكون في مرتبة العقل بالملكة والقول القمكن

قوله أي ملكة الخ هذا لا يوافق ظاهر قول صاحب التلخيص ويخصر الخ فيكون الانحصار على هذا باعتبار المتعلق وهو القواعد وكذا يقال مثله على وجه على الادراك أو فيه استخدام اه مؤلف

على الاستحصال فذا مارس المسائل المستقطبة والتفت اليها مرة بعد أخرى فتمكن من  
استحضارها متى شاء ووجبت له معرفة العقل بالفعل بصير عالما به لم العاني بهذا المعنى قوله  
بها يتمكن من استحضارها إشارة إلى أن المختصر في العلم بمعنى الملكة هو ملكة الاستحضار  
الخامسة بعد تكرار المشاهدة قوله جهتي ادراك فان جهته الادراك وسببه هو الملكة لا  
الادراك اذ الثاني لا يكون سببا لنفسه ولا المسائل لانها متعلقة الادراك لا بسببه قوله لانه  
كثير الخ أشار بذلك إلى أن اطلاقه بمعنى الملكة أكثر في العرف من اطلاقه على الأصول  
كما صرح به في التلويح فحمل اللفظ عليه أولي ولا يقل يجوز لانه يحتاج إلى تقدير المضاعف  
في قوله يعرف به أي بعلمه ولانه لا يصير سببا للمعرفة الا بعد حصول الملكة فسيبينه ببسطة  
بالنسبة إلى الملكة ومن هذا ظهر وجه عدم حمله على الادراك أيضا اه أي ظهر من قوله  
ولانه لا يصير سببا للمعرفة الخ لكن لك أن تجعل المضاعف المقدرا للعلم الاستحضاري حتى  
يكون متنازعا عن الملكة فيكون أقرب إلى السببية من الملكة لا الاستحصالي السابق على  
ملكة الاستحضار حتى تكون سببية ببسطة ويقال في وجه عدم حمله على الادراك أيضا  
انه يؤدي إلى التقديره ضاف اليه أي علم أصول يعرف به الخ وقال في المطول أيضا هو علم  
بمقتضى منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة يعني  
ان أي فرد يوجد منها أمكننا ان نعرفه بذلك العلم لانها تحصل جملة بالفعل لان وجودها لا  
تأهله به محال وعلى هذا يندفع ما قيل ان أريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية أو  
البعض غير المعين فهو تعريف بالمجهول أو المعين فلا دلالة عليه وكذا ما قيل ان أريد الكل  
فلا يكون هذا العلم حاصل لا حاد أو البعض فيكون حاصل لكل من عرف مسئلة والمراد  
بأحوال اللفظ الامور المعارضة له من التقدم والتأخير والتعريف والتشكيك وغير ذلك  
ووصف الاحوال بقوله التي يوافق اللفظ مقتضى الحال احتراز عن الاحوال التي ليست  
بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما أشبه ذلك مما لا بد منه في أدبية  
أصل المراد وكذا المحسنات البدعية من التخييس والترصيع ونحوهما ما يكون بهدرا عاب  
المطابقة وهو قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف بهذه الاحوال من حيث انها يوافق  
بها اللفظ مقتضى الحال اذ لو لا اعتبار هذه الحقيقة للزم ان يكون علم العاني عبارة عن  
معرفة هذه الاحوال بان يتصوره في التعريف والتشكيك والتأخير مثلا وهذا  
واضح لزم ما وجدنا او بهذا يخرج علم البيان من هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة  
أو مجازا أو كناية مثلا وان كانت أحوال اللفظ قد تقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم  
البيان من حيث انها يوافق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه أن الحال العقلية تقتضي  
ايراد نفيه أو استنارة أو كناية أو نحو ذلك اه قوله هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات  
الخ فبه جعل الاضافة للاستغراق الحقيقي على ارادة هذا المعنى ويصح جعلها للاستغراق  
العرفي على معنى انها تحصل جملة الافراد العرفية بالفعل كما حل اللازم في تعريف البيان على  
ذلك فهو حلت من كل طريق ما أثبت في الآخر وقوله وهو قرينة خفية قال الشيخ لانها من

كلام فيه أمر زائد على مجرد إثبات شئ أو نفيه عنه إلا وهو الفرض المقصود من  
 الكلام وهذا مما لا يدل إلى الشئ منه وإنما كانت خفية لأنه قد يفهم من الكلام  
 الذي فيه تقييد مجرد إثبات شئ أو نفيه عنه ويكون التقييد لتوضيح وقوله على أن  
 المراد أنه علم يعرف به هذه الأحوال الخ أي فهو مأخذ للتصديق بأن هذه الأحوال يطابق  
 بها اللفظ مقتضى الحال وقوله والمراد بأحوال اللفظ الخ أي المعارضة مباشرة أو بواسطة  
 حتى تدخل أحوال الاستناد فانها حال لا غنى بواسطة الاستناد لأنه حال اللفظ وحال الحال حال  
 فان قيل أحوال اللفظ كانتا كسندوا الذكرى بينهما الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى  
 الحال فكيف يصح قوله الأحوال التي بها يطابق الخ يقال إن كون هذه الأحوال هي  
 المقضى فعلى التسامع بناء على أنها هي التي تحقق بها مقتضى الحال والافتقار للحال  
 عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند إليه أو يحذف وعلى هذا القياس ومعنى  
 مطابقة الكلام لمقتضى الحال أن الكلام الذي يورده المتكلم يكون جزئيا من جزئيات  
 ذلك الكلام وبصدق هو عليه صدق الكل على الجزئ . وموضوعه اللفظ العربي من  
 حيث افادته المعاني الثواني والمعاني الأولى ما يفهم من اللفظ بحسب التركيب وهو أصل  
 المعنى مع الخصوصيات من التعريف والتكبير والمعاني الثواني الأغراض التي يقصدها  
 المتكلم من جعل الكلام مشتملا على ثمة الخصوصيات من الإشارة إلى المعهود والتعليق  
 والمحصورة . والآن كما ورد في الشكل الخ ومحصله الأغراض التي يورده المتكلم هذه  
 الخصوصيات لأجلها تخرج علم البيان لأن موضوعه اللفظ العربي من حيث الإيراد وعلم  
 البديع لأن موضوعه ذلك من حيث القسم العرضي وإنما كان موضوعه ماذكر لأنه  
 يبحث فيه عن عوارضه الذاتية والبعث صادق بالحمل على نفس الموضوع كقولك اللفظ  
 العربي المشتمل على الاستبارة المناسب لمقتضى الحال أو يبلغ وعلى نوعه كقولك  
 الكلام الملقى إلى المتكبر يجب توحيده وإلى المثال يستحسن توحيده وإلى خالي الفهم  
 لا يؤكد والكلام المؤكد الملقى إلى المتكبر مطابق لمقتضى الحال والمسائل التي لا يكون  
 موضوعها نفس الموضوع أو نوعه إلى آخر الصور والمقدمة تؤول بما يرجع إلى ذلك فتقولهم  
 وأما تقديم المسند فكذلك وأما تعريفه فكذلك في قوة أن يقال وأما الكلام المشتمل  
 على تقديم المسند أو تعريفه فكذلك وعلى هذا القياس . وفائدة معرفة أعجاز القرآن  
 وغاية القوز بسعادة الدارين . فضله أنه من أشرف العلوم الأدبية إذ به يعرف أعجاز  
 القرآن . ونسبته أنه من العلوم الأدبية . وراضه الشيخ عبد القاهر الجرجاني  
 . واسمه المعاني واستقاده من الكتاب والسنة وكلام العرب وحكمه الوجوب الكفائي  
 عند التعدد والعيني عند الانفراد ومسائله قضايا التي تطلب نسب مجملاتها إلى  
 موضوعاتها وتقتصر مسائل نفسه أن يريد منه القواعد أو مسائل متعلقة أن يريد منه  
 الملكة أو الأدوار في غناية أبواب الأول أحوال الاستناد الثاني أحوال المسند إليه  
 الثالث أحوال المسند الرابع أحوال متعلقات الفعل الخامس القصر السادس

الانشاء السابع الفصل والوصل الثامن الایجاز والاطناب والمساواة لان الكلام  
 اما خبر وهو ما نسبته خارج نطاقه أولا تطابقه أو انشاء وهو ما ينسب كذلك بأن لم يكن  
 لنفسه خارج أصلا كصیغ الطلب أو لها خارج لكن لا يحتمل المطابقة وعددها بل  
 مطابقتها واجبة ضرورة ان الخارج حاصل بالصیغ لا ينفك عنها كصیغ انقود والانشاء  
 له أحوال تخصه لا أفراد أدوته أحكام لا تنحی فی الخبر فأفراد باب والخبر لا بد له من مند  
 اليه ومند واستاد المستند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا أو فی معناه كالمصدر واسم  
 الفاعل فلا بد لبيان الاحوال المختصة بكل واحد من الاربعة من باب على حدة وكل من  
 الاستناد وطريقه والتعلق اما بقصر أو بغير قصر فلا بد للقصر من باب سادس لعدم  
 اختصاصه بشئ مما ذكر وكل جهة قرنت بأخرى اما معطوفة عليها أو غير معطوفة فلا بد  
 للفصل والوصل من باب سابع لانه حال الكلام بالقياس الى الكلام آخر وما سبق من أحوال  
 الاشياء المتقدمة أحوال لها باعتبار نفسها والكلام اما ما ذكر على أصل المراد لفائدة أو غير  
 زائد وذلك يكون باعتبار ذاته أو باعتبار مفرد من مفرداته فلا اختصاص له بشئ مما ذكر  
 فلا بد له من باب ثامن والوصل عطف بعض الجمل على بعض نحو والله يعطى ويمنع والفصل  
 تركه نحو وإذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزون والله يستهزئ بهم لم يعطف  
 الله يستهزئ بهم على انامكم لانه ليس من مقولهم ولم يعطف على قالوا لئلا يشاركه في  
 الاختصاص بالطرف والمساواة ان يكون اللفظ بمقدار أصل المراد والایجاز أن يكون  
 اللفظ ناقصا عنه وإقايه كقوله تعالى ولكم فی القصص حیاة فان معناه كثير ولفظه يسير  
 فان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا الى ان لا يقدم على القتل فازنق  
 بالقتل الذي هو القصص كثير من قتل الناس بعضهم ليهض والاطناب أن يكون اللفظ  
 زائدا عليه لفائدة كقوله تعالى رب اشرح لي صدري فان اشرح لي يفيد طلب شرح لشيئ ما  
 له وصدري يفيد نفسه هـ تيسره • قد تقدم ان الوضع انما يناسب حل العلم على الاصول  
 وأما اذا حل على الملكة أو الادراك فلا بد أن يكون الوضع باعتبار المتعلق من القواعد  
 وأن فی قولهم بعثت به السبية اذا أراده الملكة أو الادراك أو على حالها من الظرفية  
 لكن مع تقديره ضاف وأن الملكة التي زاد من العلم هي ملكة استحضار القواعد أو ملكة  
 الاستحضار والاستحضار معادون لملكه الاستحضار على ما تقدم وأن المشترك الوضع  
 ارادة أحد معانيه لا يتمتع دخوله في التعريف وأن الحكم باعتبار الفصل وان مسائله  
 أمزاه نفسه على انه بمعنى القواعد أو متعلقه ان كان بمعنى الادراك أو الملكة فاحتفظ  
 على هذا حتى لا يحتاج الى اعادته

### علم البيان

وحده علم البيان علم يعرف به اراد المصنف الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه أي  
 اصول أو ملكة أو ادراك أصول يعرف بها الخ الا انه على الاخير يحتاج الى تقدير مضاف اليه  
 أي علم اصول على نحو ما تقدم في تعريف علم المعاني ويكون متعلق المعرفة بغير متعلق العلم



على الأخير لا يلزم سببية الشيء في نفسه ويكون العلم المأخوذ خاسف التعريف أهم من  
 المأخوذ مضافاً للمعرف بناء على انه تركيب اضافي لا يلزم الدور لانه لا يلزم من معرفة الاسم  
 معرفة الاخص فالق في المطول أراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات غيرية أو نفس  
 الاصول والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف علم المعاني اهـ وكتب عبد الحكيم  
 العلم حقيقة هو الادراك وقد يطلق على متعلقه وهو المعلوم اما مجازاً مشهوراً وأو حقيقة  
 اصطلاحية وعلى ما هو تابع له في الحصول ووسيلة اليه في البقاء وهو الملكة كذلك  
 والشارح رحمه الله تعالى اختار جملة على المعنيين الآخرين لعدم احتياجه الى تقدير متعاني  
 وما قبل انهم لم يقصدوا تقدير المضاف اليه بل بيان حاصل المعنى فان لفظ العلم يطلق بمعنى  
 التصديق بقوا عدل على ادراكها فليس بشئ لان ذلك الاطلاق في أسماء العلوم المدونة  
 لافي لفظ العلم قال السيد في حواشي شرح المقاصح التصوي يطلق على القواعد المفروضة وعلى  
 ادراكها وعلى الملكة التابعة لادراكها وكذلك لفظ العلم يطلق على المعلوم وعلى ادراكه  
 وعلى ملكة استحضاره ثم المراد الادراك الحاصل عن الدلائل أو المسائل المعلومة عن  
 الدلائل أو الملكة الحاصلة عن التصديقات بالمسائل المدركة لثبوتها في علم المسائل بدون  
 الدلائل يسمى تقليد الاعلاء اهـ فعلم البيان حينئذ منشأ لادراكات غيرية وتصديقات  
 بان المعنى الواحد يورد بطرق مختلفة في الوضوح فان لكل معنى لوازم بعضها بلا واسطة  
 وبعضها بواسطة فمكن اراده بعبارة مختلفة في الوضوح أى مثلاً باعتبار ذاته على انه  
 معنى الملكة أو الادراك أو باعتبار علمه وادراكه على أنه معنى القواعد وذلك ككرهم زيد  
 فانه يورد بالكتابة كزيد كثير الرماد بالجاز كزيد حاتم وقال في المطول أيضاً المعنى أن علم  
 البيان ملكة أو أصول يقتدر بها على اراد كل معنى واحد اهـ وهذا هو المشهور من  
 أن علم البيان يقتدر به على الارادة على المعرفة لكن جملة عبد الحكيم على حذف مضاف  
 أى معرفة اراد الخ واستدل عليه بقول الشارح بعد قوله عرف من ليس له هذه الملكة اراد  
 معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالماً بعلم البيان وجعل في كلام الشارح إشارة  
 الى ان معرفة الاراد المذكور لا يجب ان تكون بالفعل وان القدرة على الاراد المذكور  
 ليست بلازمة وانما اللازم هو القدرة التامة على المعرفة واللام في المعنى للاستفراق  
 العرفي والحقيقى بمعنى ان أى فرد من المعاني يمكن ان يورده بسبب ذلك العلم لانها تورد  
 جملة بالفعل لان وجودها لانها له محال على غوما تقدم في تعريف علم المعاني لا للجنس  
 للزوم كون من له ملكة الاقتدار على معرفة اراد معنى واحد في تركيب مختلفة عالماً بالبيان  
 وخرج بتقدير المعنى بالواحد ما اذا أورد معان متعددة بطرق بعضها أوضح دلالة على معناه  
 من البعض الآخر على معناه فان هذا لم يكن من البيان في شئ وخرج بتقدير الاختلاف  
 بكونه في وضوح الدلالة ما لو أورد المعنى الواحد بطرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون  
 الوضوح واللفظ مثل ان يورد ما لفظاً مترادفة فانه لم يكن من البيان في شئ أيضاً ولما كان  
 كل واضح من الطرق والعبارة هو خفي بالنسبة الى ما هو أوضح منه وان معنى اختلافها في

الوضوح أن بعضها أوضح من بعض لم يحتج إلى ذكر النقص وزاد القوم في التعريف قيد بعد رعاية المطابقة وهذا القيد للاعتداده عند البغاء لا لتحقيقه . وموضوعه اللفظ امرى من حيث الإراد المذموم ورواها كان موضوعه ماذكر لانه بحث فيه عن عوارضه الذاتية والبحث صادق بالحل على الموضوع أقولك اللفظ العربى ان استعماله في غير ما وضع له لعلقة مع قرينه غير مانعة فكنايه أو مانعة فبجاز . والحيل على نوعه أقولك المجاز أو الكنايه طرقت مختلفة في وضوح الدلالة فهذه قواعد تجعل كبرى لصغرى سهلة الحصول وفائدة التمكن من مخاطبة أهل اللسان بطرق مختلفة وغاية الفوز بسعادة الدارين . وفضله أنه من أسرف العلوم الأدبية أذ به عرف المجاز القرآن أيضا . ونسبه إلى غيره أنه من العلوم الأدبية . وواضعه الشيخ عبد القاهر وقيل أبو عبيدة لأن هذا العلم دون قبل ان يوجد الشيخ عبد القاهر فوضع فيه أبو عبيدة كتابه المدعى بمجاز القرآن . وامنعه علم البيان . واستعداد منه الكتاب والسنة وكلام العرب . وحكمه الوجوب انكفا في أول العين على من انفرد . ومثاله قضاباء التي طلب نسب مجرولاتها لموضوعاتها وهي لا تخرج عن البحث عن أحوال شتى المجاز والكنايه لأن الطرق المختلفة في الوضوح لا تكون إلا بالانقياس إلى المعنى الغير الموضوع له واللفظ باعتباره اما ان يكون كناية أو مجاز القوياب . فالكنايه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلقة مع قرينه غير مانعة من ارادته . والمجاز القوي اما أن يكون مر كبا . واما ان يكون مفردا فالمجاز المفرد هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلقة مع قرينه مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له الذي يكون اللفظ المستعمل فيه حقيقة فان كانت علاقة المجاز المشابهة فاستعارة وان كانت غيرها فبجاز مرسل والاستعارة تنقسم باعتبار ذكر المشبه به وعدم ذكره إلى نصري بحجة وكناية والتصري بحجة هي التي صرح فيها بلفظ المشبه به والمكناية هي التي طوى فيها لفظ المشبه به مذكرا لزمه وقد اختلف فيها ففضل ان اللفظ المشبه به المطوى المرمرز إليه بشئ من لوازمه وقبل ان اللفظ المشبه المستعمل في المشبه به الادعائى . وقيل انها التشبيه وهو الاقرب الا انها على الاخير تكون تشبيها استعارة مجاز الا انها لا ينطبق عليها تعريف الاستعارة . كلا اطلاقها . باعتبار المستعار إلى أصلية وتبعية فالأصلية ما كان المستعار فيها اسم غير مشتق والتبعية ما ليست كذلك بان كان المستعار اسم مشتقا أو فعلا أو حرفا . وباعتبار المستعارة إلى تخفية وتخييلية فالعينية ما كان المستعار محققا حسا أو فعلا والتخييلية ما ليست كذلك باعتبار الملائم إلى امر شخصي ومطلقة ومجردة فان قرنت علام المشبه به فخرجه وان قرنت بعلام المشبه به مجردة والاطلقة . والمجاز المركب هو اللفظ المركب المستعمل في غير ما وضع له لعلقة مع قرينه مانعة من ارادته فان كانت علاقته المشابهة معى استعاره تخفية وهي تنقسم أيضا إلى نصري بحجة ومكناية ومر شجه ومجردة ومطلقة . ولا تكون الا أصلية وان كانت غيرها معى مجاز امرى كباقيتين المنصاريين في الشئين قال في المطول فان قلت اذا كان ذكر التشبيه في علم البيان بسبب ابتداء الاستعارة عليه فلم جعل مقصدا برأسه دون أن يجعل مقدمة

قوله ففضل الخ فائل الاول  
الجهور وقائل الثاني  
السكاكى وقائل الثالث  
الخطيب اه مؤلف

قوله بكلا اطلاقها وما  
الاستعمال واللفظ اه  
مؤلف

لبحت الاستعارة قلت لانه لا يكون مباحثه وعموم فوائده او تقع ان يجعل مقدمة لبحت  
الاستعارة واسحق أن يجعل أصلا رأسه اه وجئت قد ذكر الجواز العقل مع انه يبعث عنه  
في المعاني والتشبيه اللفظي مع كون الاستعارة لا تنفي الاعمى التشبيه المعنوي المصغر في  
النفس والحقيقة في البيان على سبيل الاستطراد قصد الى تكميل الصناعة بذكر ماله  
فروع تعاقبها من الواحق والمقابلات

### علم البديع

• وحده علم البديع علم يعرف به الوجود المحسن للكلام تحسينا تاما بالتصميم الذاتي أي  
يتصور به معاني تلك الوجود ويحلم به أعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة كما هو خد من المطول  
وعليه فاعلم بمعنى الاقوال الشارحة المبينة لمفاهيم الوجود المحسن لاجتماعها السابق والمعرفة  
بمعنى التصور والتصديق فقولنا تامة التصمين الذاتي تشبيه على ان هذه الوجود انما تصد  
محسنة للكلام بعد التصمين الذاتي والا كان كتعليق الدر على أعناق الخنازير ومخرج  
للمحسنات العرضية التي لا يتبع تحسینها التصمين الذاتي كالمحسنات الشعرية والبائية  
والتمريزية والثورية فانها ليست من البديع والمحسنات الذاتية التي يبعث عنها علم المعاني  
كالفصاحة والمطابقة ووضوح الدلالة أعني الخلو عن التعقيد المعنوي والخلو عن القرابة  
ومن مخالفة اقباس وعن ضعف التأليف وعن التناقض الشئ لا يكون تامة لنفسه  
وكتب عبد الحكيم على المطول ليس قوله علم بمعنى الملكة أو التصديقات بالمسائل أو نفسها  
والمعرفة بمعنى الادراك الجزئي الذي يحصل من استخراج الفروع عن القواعد الكلية  
كأنني نرى في العلمين السابقين اذ ليس في علم البديع الا تصور المحسنات وبيان عددها  
وتفصيلها فهو علم يبين فيه مفهومات المحسنات العرضية وأقسامها وأعدادها فليس فيه  
مسئلة فضلا عن ان يستخرج منه فروع ولذا جعل السكاكي رحمه الله تعالى بيان المحسنات  
من فروع علم البيان وليجعل علميا رأسه فالمعرفة بمعنى الادراك التصوري كان العلم قد  
يطبق على الادراك التصديق مناسب لما سمع من أئمة اللغة من أن المعرفة تعدى الى  
مفعول واحد وأعلم الى مفعولين وما قالوا من أن لكل علم مسائل فانها هي العلوم الحكمية  
وأما العلوم الشرعية فلا يثنى فيها ذلك فان اللغة ليس الا ذكر الالفاظ ومفهوماتها وكذا  
التفسير والحديث اه وأما على جعله علما مستقلا كما صنع صاحب التلخيص فيصير العلم  
على الملكة أو الأصول والقواعد كما تقرر في العلمين السابقين والمعرفة على التصديق  
• والوجود المحسن للكلام ضربان معنوي أي راجع الى تحسین المعنى واللفظي أي راجع  
الى تحسین اللفظ أما المعنوي فانه انشائي وهو الخبيرين معنيين متقابلين وهو ضربان طباق  
الايجاب كقوله تعالى يحيي ويميت وطباق السلب كقوله تعالى ولكن أكثر الناس لا يطعنون  
بعلومنا ظاهرا من الحياة الدنيا وأما اللفظي فانه الجناس بين اللفظيين وهو ثنائيهما في  
اللفظ ومنه انما تراه وان يتقافى في أعدادها وطروفي وأقواها وهي تهاوت بينهما فان كانا  
من فروع كاجمين معنى مما لا يخفى وبوم تقوم الساعة بقسم المهرمون ما لبثوا غير ساعة وان

كانا من نوعين معي جئنا مسطور في محو قوله

مألمات من كرم الزمان فانه • بحمد الذي يحيى بن عبد الله  
• وموضوعه التراكيب العربية من الايات والاشعار من حيث التعيين ان عرضي  
فقول صاحب التلخيص وهي أي الوجوه المحسنة ضربان في قوة الكلام يحس بضربين  
وقوله ويكون أي الجمع بالظنين من نوع اعم من نحو ونحو سبهم ايقاظا وهم رقودا وضمان  
نحو يحيى ويحيى أو ضربين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت في قوة قاعدة وهي الكلام  
المشتغل على هذا الجمع بأي حالة يكون محسنا فالجمل في الاول جمل على نفس الموضوع  
وفي الثاني جمل على نوعه وعلى هذا القياس فهذه قاعدة تنضم الى صفري وموضوعها  
جزئي من جزئيات موضوعها بان يقال هذا الكلام فيه جمع بين المتقابلين وكل كلام  
اشتغل على ذلك فهو محسن ولا يقال ان قيد الموضوع من نتجه لا يبحث عنه في العلم وانما  
يبحث عن حاله وههنا قد بحث عنه لان قيد الموضوع هو الحينية لا مدخولها • وفائدته  
معرفة وجوه تحسين الكلام وما يدخل فيه من الجنة وسو غيره • وغايته القوز بعبادة  
الدارين • وفضله انه من اشرف العلوم الادبية لانه يرف به وجوه تحسين الكلام  
وهو ينسبه الى غيره انه من العلوم الادبية • وواضحه عبد الله بن المظفر وهو اول من معاه  
بهذا الاسم • واصله علم التبديع • واستحدثه من الكتاب والسنة وكلام العرب  
واشعارهم • وسكبه الوجوب الكفائي • ومسايله قضاياه التي تطلب نسب محمولاتها الى  
موضوعاتها

### علم المنطق

• وحده علم المنطق علم بعلم الافكار عن الخطأ أي عن ان يقع فيها خطأ ويصح ان يراد من  
العلم الملكة أو الاصول أو الادراك على نحو ما تقدم وأورد عليه ان علم الحساب تصمم  
مر اعانه الذهن عن الخطا في التفكير وأجيب بأن علم الحساب تصمم مر اعانه الذهن عن  
الخطا في التفكير وهو المادة لا في التفكير والهيئة لان التفكير ترتيب أمور من معلومين الخ  
والحساب لا يصمم عن الخطا في الترتيب وانما يصمم عن الخطا في المراتب وانتيجه تختلف  
المنطق فانه يصمم عن الخطا في الترتيب والفكر وان كانت العصمة في الفكر تستدعي العصمة  
في التفكير • وموضوعه المعلوم التصوري والتصديق من حيث صحه ابعاله الى المجهول  
أي لا من حيث اثبات العقائد بل بفساد فانه موضوع علم الكلام بناء على ان موضوعه  
المعلوم من هذه الحينية وانما اقتلنا من حيث صحه ابعاله لان قيد الموضوع من نتجه  
لا يبحث عنه في العلم أي لا يقع محمولا ولا ابعاله بصحوت عنه فيه وهكذا الحال في كل حينية  
جملت قيد الموضوع وبحث عنها في العلم وفي حاشية المطالع ان قيد الموضوع مطلق  
الايصال والجوهر عنه الايصال المخصوص أعني الايصال الى التصور أو التصديق  
فتكون الاعراض الذاتية أخص من قيد الموضوع ولان نقول ان القيد هو الحينية دون  
مدخلها وانما كان موضوع المنطق ما ذكر لانه يبحث عن أحواله التي هي الايصال الى

قوله وموضوعه المعالوم  
الخ وقيل موضوعه  
المعقولان الثانية ورجحه  
في شرح المطالع اه  
مؤلف

المجهولات وما يتوقف عليه الاصال وهذه الاحوال عارضة المعلومات التصورية  
 والتصدقية فتوالت امثال البحث عن الاصل الحكم على الجنس والفصل وهما معلومات  
 تصوريان بانها اذا ركبنا على الوجهة المخصوص وصل المجموع الى مجهول تصوري والحكم  
 على القضايا وهي معلومات تصدقية بانها اذا ركبنا على الوجهة المخصوص صارت قياسا  
 موصل الى مجهول تصديقي والجل في هذه الامثلة على نوع الموضوع ومثال البحث عما  
 يتوقف عليه الاصال اني التصور ولا يكون الا توقفنا فيما البحث من كون المعلومات  
 التصورية كلية او جزئية ذاتية او عرضية جنسا او فصلا او خاصة والجل في هذا اجل على  
 نفس الموضوع ومثال البحث عما يتوقف عليه الاصال اني التصديقي توقفنا فيما البحث  
 واسطة البحث عن كون المعلومات التصديقية قضية أو عكس قضية أو تقيض قضية أو  
 توقفها بعدا أي واسطة البحث عن موضوعاتها ومجولاتها فان الموصل الى التصديقي يتوقف  
 على القضايا لتركيبه منها والقضايا متوقفة على المجهولات والموضوعات والجل في مثال  
 التوقف القريب حمل على نفس الموضوع وفي مثال التوقف البعيد حمل على نوع الموضوع  
 وبهذا التبرير تعلم ان علم الميزان مبني على أربعة أركان مقاصد التصورات وهي  
 الاقوال الشارحة ومبادئها وهي الكليات الجنس ومقاصد التصديقات وهي الاقضية  
 ومبادئها وهي القضايا وأحكامها ولوازمها من العكس والتناقض وان باب جواز الاشتغال  
 وباب تقسيم العلم وباب أنواع الدلالة وباب مباحث الانفاذ ليست من مقاصد علم المنطق  
 وانما ذكرت لمناسبات وانتفاءات ما فيه أما ذكر جواز الاشتغال فليكون انشراح على  
 بصيرة وأما ذكر تعريف العلم وتقسيمه الى تصور وتصديقي فلانه من مبادئ مقدماته  
 لتوقف تصور موضوعه على تصور العلم وتقسيمه لان المفهوم التصوري أو التصديقي  
 لا يقبل الا بعد تعلم العلم والتصور والتصديقي لتوقف معرفة المشتق على المشتق منه  
 والمنسوب على المنسوب اليه وأما ذكر أنواع الدلالة ومباحث الانفاذ فلان الكليات  
 الجنس أقسام للكل القسم داله من المفرد القسم من اللفظ القسم من الدال والبعض لما أكثر  
 الاحتياج الى التفهيم بالعبارة واستخرجي كأن المتفكر يناجي نفسه بالفاظ متقبلة جعلوا  
 بحث الانفاذ والدلالة من حيث تعلقاتها بالمعاني يابن من المنطق تبعاً كما يؤخذ من المألوف  
 واعترض يجعل موضوع المنطق ماذ كريان موضوع الحساب كذلك فان الاربعه مثلا  
 المتصورة بانها المنفصلة الى اثنين واثنين يتوصل بضرهما في مثلها الى معرفة مجهول وهو  
 حاصل الضرب بقدهما على اثنين واثنين يتوصل بضرهما في مثلها الى معرفة مجهول وهو  
 المنطق والحساب بالموضوع مع انهم يقولون غير العلم بمقايير الموضوعات واجيب بان  
 موضوع علم الحساب العلم من حيث انه عدد والعدد من حيث انه عدد وان كان معلوما  
 قوضوه الحكم المتفصل بخلاف موضوع علم الهندسة فانه الحكم المتفصل وهو المقدار  
 وقائدهما لا حتران عن الخطائي الفصكره وغايته استقراج الامور النظرية من الامور  
 الضرورية ومعرفة التاليفات الصحيحة من الفاسدة وقضاه انه يفوق على غيره من العلوم

قوله لتوقف معرفة  
 المشتق الخ أي والجواب  
 بأن الجبهة منفكة لا يفيد  
 اه مؤلف

لذكرونه عام التعميم فيها • ونسبته انهم العلوم العقلية • وواضعه ارسط • واصله علم المنطق لانه يعين القوة الناطقة والميزان ومقياس العلوم • واستداده من العقول الذكية • وحكمته مختلف فيه • ومسايله قضاياء التي تطلب نسب مجولاتها الى موضوعاتها

### علم التوحيد

• وحده علم التوحيد علم يقتدر معه على اثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشبه قال في شرح المقاصد ومعنى اثبات العقائد تحصيلها واكتسابها بحيث يحصل الترتيب من التقليد الى التصديق أو اثباتها على الغير بحيث يتمكن من الزام المعاندين أو إقناعها واحكامها بحيث لا ترتز لها شبه المبطلين • والعلم الواقع جناسي التعريف يصح ان يراد منه انقواعا أو الملكة أو الادراك • وموضوعه العلوم من حيث يتعلق به اثبات العقائد الدينية أي بان يكون المحلول عليه من الاعراض القاتبة دخل في اثبات العقائد وقيل موضوعه الموجود من حيث هو وبغيره من الالهى يكون البعث فيه على قانون الاسلام قال في شرح المقاصد أقول اعترض في المواضع على كون موضوع الكلام هو الموجود من حيث هو بانه قد يصح عن أحوال ما لا يعتبر وجوده وان كان موجودا كالنظر والدليل وعن أحوال ما لا وجود له أصلا كالعدم والحال ولا يجوز ان يؤخذ الموجود اعم من الله في الخارج ليم السهل لان المتكلمين لا يقولون بالوجود الذهني والجواب اننا نسلم كون هذه المباحث من مسائل الكلام بل مباحث النظر والدليل من مبادئه على ما قررناه بحث المدوم والحال من لواحق مسألة الوجود فوضعيها المقصود وتنبهنا له بان تعرض لما يقابله لا يقال بحث إعادة المدوم واستحالة التسلسل ونفي الهيولى وامثال ذلك من المسائل قطعا لاننا نقول هي راجعة الى أحوال الموجود بانه هل يصاد بعد العدم وهل يتسلسل الى غير النهاية وهل يتركب الجسم من الهيولى والصورة وليسلم اسم من المسائل فتخار بماذا كرمتم لو أريد بالموجود من حيث هو الموجود في الخارج بشرط اعتياد وجوده وليس كذلك بل الموجود على الاطلاق ذهبا كان أو خارجيا واجبا أو ممكنا جوهر أو عرضا الى غير ذلك فباحث النظر والدليل من أحوال الوجود العيني وان لم يعتبر والبواقي من أحوال الوجود الذهني وكثير من المتكلمين يقولون به على ما صرح بذلك كلاءهم ومن لم يقل فعليه العدول الى المعلوم اه مجروفة وقيل موضوعه ذات الله وحده وقيل ذات الله تعالى وذات الممكنات من حيث استنادها اليه كما يؤخذ من المقاصد قال في شرح المقاصد فان قيل لو كان الموضوع ذات الله وحده أو مع ذات الممكنات من حيث استنادها اليه لما وقع البحث في المسائل الا عن أحوالها واللازم باطل لان كثيرا من مباحث الامور العامة والجواهر والاعراض بحث عن أحوال الممكنات لان من حيث استنادها الى الواجب فلنا يجوز أن يكون ذلك على سبيل الاستطراد قصد الى تكميل الصنعة بان يذ كرم المطلوب منه فوعتاق به من الواحق والقرع والمقابلات وما أشبه ذلك كباحث المدوم والحال وأقسام الماهية والحركات والاجسام أو على سبيل الحكاية لتكلام المخالف قصد الى تزيده كبحث العلة اه نعم يعترض عليه بان اثبات الوجود

قوله اثبات العقائد أي  
سواء كانت متعلقة  
بالصانع أو العالم اه  
مؤلف

قوله وقيل ذات الله الخ  
قائل الاول القاضي  
الارموي من المتأخرين  
وقائل الثاني صاحب  
المخالف اه مؤلف

قوله الشرعية أي  
المطابقة للشرع سواء كان  
اثباتها بالشرع أو بالعقل  
اه مؤلف

للذات العلية بقدر في علم الكلام فلو كانت ذات الله هي موضوع علم الكلام لم يثبت فيه وجودها لان عليه موضوع العلم البسيطة لا تين فيه وايضا لو كان موضوع ذات الله سبحانه وتعالى لكانت مسأله عبارة عن اثبات اعتقاد وهي مسائل جزئية منع ان علم الكلام قواعد كلية فمن اراد استيفاء الكلام على التعريف والموضوع لعلم الكلام فقلبه برسا لتناكف القام عن مقدمات علم الكلام وفائدة النجاة من العذاب المرتب على الكفر وسوء الاعتقاد والفوز بالسعادة الابدية وغايته ان يصير الايمان متيقنا محكما بحيث لا ترتز له شبه المبطلين ونضله انه اشرف العلوم لان غايته اشرف الغايات ولكونه متعلقا بذات الله تعالى وذات سره والمتعلق بالكتب شرف بشرف المتعلق بالفتح ونسبته الى غيره انه من العلوم العقلية قوله اصل العلوم الدينية وما سواه فرع عنه ووضعه ابو الحسن الاشعري ومن تبعه واما تصور الماتريدي ومن تبعه واهم علم اصول الدين وعلم التوحيد وعلم الكلام والفقه الاكبر واستداده من الادلة العقلية والنقلية وحكمه الوجوب العيني على كل مكلف من ذكر واثني ابتداء قبل الاشتغال بأي شئ ومسايله فضاياه النظرية الشرعية الاعتقادية كقولك الواجب انه يستحيل عليه الحدوث والعلم فتر كب هذه مع صغرى قائله الله واجب فانه هذه المسئلة حكم فيها على نوع الموضوع والحادث لا بد له من محدث فلهذا مسئلة تركب مع صغرى قائله تركب حدث مثلا والحكم فيها على نوع الموضوع ايضا وهو مسائل علم الكلام لا تخلو عن اثبات واجب واجاز بالعقل او بالشرع للصانع او للعالم المؤيد في العلم به او عن نفي مستحيل كذلك فالواجب للصانع باعقل كل كمال توقف عليه ايجاد العالم من الوجود والحياة والقدم والبقاء والقدر والارادة والعلم وبهما الوجودانية وبالشرع كل كمال ورد عن الشرع كالسمع والبصر والكلام والمخيل عليه عقلا او شرعا اضداد ذلك والجائز في حق صفات التكويز الاعتبارية من الخلق والرزق والاحياء والامانة الى غير ذلك والواجب لا يبداه بالشرع الامانة والقطاعة والعصمة والمخيل اضداد ذلك والجائز بالعقل والشرع مما لا يؤدي الى نقص في مراتبهم للعلية كالاكل والمريض والسكاح الى غير ذلك والواجب للعالم عقلا الحدوث عن محدث والجائز كل امر لا يؤدي الى اجتماع نقيضين او ارتفاعهما والا كان محالا فيخصر علم الكلام فيما يثبت ذلك او ينفيه

### علم العرف

وحده علم العرف كافي شرح الاشعري في العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصولة الى معرفة أحكام أجزائه التي اشتمل منها والعلم عني القواعد ان جعلت الباء للتصوير متعلقة به او الادراك ان جعلت للتعبير كذلك أو الملكة ان جعلت الباء متعلقة بالمستخرج وقوله أحكام أجزائه الضمير راجع الى الكلام من حيث هو بقطع النظر عن تقييده بالماضي اليه فقه استخدام وموضوعه الكلمات العربية من حيث ما يعرض لها من الاحراب والبناء والاعمال ونحو ذلك وهذا التعريف بناء على سهولة لعلم العرف واما على كون علم العرف مستقلا فخذ التعريف بعرف به احوال أو اشرا الكلمة

قوله للصانع بالعقل أي بالابشرع والالزم الدور لان اثبات الشرع موقوف على اثبات الشارع وصفاته التأثيرية اه مؤلف قوله عن محدث أي لا اتفاقا كما قال زعفراني في العلويا لان الحدوث الاتفاق لا يحصل له لان حدوث الحادث ليس ذاتيا لانه مختلف في وقت ودون وقت وما بالذات لا يختلف وكل ما حدثه ليس ذاتيا فهو مستند من مؤثر خارج عن ذاته ضرورة تغير المؤثر لاثر اه مؤلف قوله أو الملكة ان جعلت الخ أي لا معنى الادراك لانه لا يناسب قوله المستخرج لان المستخرج بالمقاييس الادراكات الجزئية اه مؤلف

قوله وموضوعه الخ لا يقال ان قيد الموضوع من تيمنه لا يثبت عنه في العلم والاعراب أو البناء مجو ث عنه فيه لان القيد هو الحيثية دون مدخلها اه مؤلف

اعرابا بناه وما يتبع ذلك من التصورات كفتح ان وكسرها ونحوه فيها وشروط عملها  
 وشروط عمل حمل بقية التواضع وكالعلماء من حيث حذفه وعدمه الى غير ذلك ويصح ان يراد  
 من العلم الواقع جناس هذا التعريف أحد معانيه الثلاثة . وموضوعه الكلمات العربية  
 من حيث ما يعرض لها من البناء الأصلي حالة الافراد والبناء المعارض والاعراب حالة  
 التركيب وما يتبع ذلك فخرج هذه الجنية علم المعاني والبيان والبدع والعرف فلما  
 لا يفتش عن الاعراب والبناء وما يتبعه وعلم اللغة فانه يبحث عن جواهر المفردات وأحوالها  
 من حيث معانيها الأصلية وعلم الاشتقاق فانه يبحث عن أحوال المفردات من حيث انقسام  
 بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية لا عماد كرواغا كان موضوعه ما ذكر لانه يبحث فيه  
 عن عوارض الغائية وقد عرفنا ان البحث عن عوارض الموضوع صادق بالحمل على نوعه  
 كقولك الفاعل مرفوع والمفعول منصوب أو على عرضه كقولك الاعراب لفظي أو  
 تقديري وعلى هذا القياس فهذه مسائل تجعل كبرى لصغرى موضوعها حتى من جزئيات  
 موضوعها . وفائدة الاحتراز عن الخطأ اللساني في الكلام العربي . وغاية الاستعانة على  
 فهم كلام الله تعالى ورسوله وكلام العرب . وقضاه أنه من أشرف العلوم لانه يتوصل به اليها  
 . ونسبته الى غيره انه من العلوم الادبية وواضعه الامام على رضى الله عنه بأمره . بابا الاسود  
 الدثلي . واصله علم النحو . واستفاده من استقراء كلام العرب والقياس . وحكمه  
 الوجوب العربي على قارئ القرآن والحديث والكفاي على غيره . ومسايله قضاياه التي تطلب  
 نسب مجموعاتها الى موضوعاتها وهي لا تخرج عن البحث عن أحوال العرب والمبني من  
 الاعراب والبناء وما يتبع ذلك من بيان التصورات كبيان فتح همزة ان وكسرها وبيان  
 شروط عمل الناصخ لان الكلمة اما اسم أو فعل أو حرف وكل من الاولين امام عرب أو مبني  
 فالعرب من الاسم ما حل من مشابهة الحروف والمبني ما أشبهه ثم العرب من الاسم ان أشبه  
 الفعل منع من العرف والاعرف وكل منهما اما مرفوع أو منصوب أو مخفوض فالمرفوع  
 انفاعل ونائبه والمبتدأ وخبره واسم كان واخواتها وخبران واخواتها والتابع للمرفوع  
 والمنصوب المفعول المطلق وبه ومعها وفيه وله والخال والتمييز والمستثنى واسم لا والمنادى  
 اذا كانا مضافين أو شبهين وخبر كان واخواتها واسم ان واخواتها وتابع المنصوب  
 والمخفوض ما مخفوض بالحرف أو بالاضافة أو بالتبعية . والمبني من الاسم اما ان يلحقه  
 البناء مطلقا أو في حالة التركيب فقط فالاول كاسماء الاشارات والمضمرات والموصولات  
 وأسماء الاستفهام وأسماء الشرط وأسماء الافعال وأسماء الاضمار والتسريوف  
 اللازمة للاضافة الى الجمل والثاني كاسم لا المفرد والمنادى المفرد المعين ولو بالقصد  
 والمعرب من الافعال المضارع اذا لم يتصل به احدى التونين فيرفع اذا خلا عن عوامل  
 التصب والجزم وينصب ويجزم عند دخولها . والمبني من الافعال الماضي والامر  
 والمضارع اذا اتصل به احدى التونين . والحروف كلها مبنية وهي اما مشتركة بين الاسماء  
 والافعال أو مختصة بأحدهما . وعند ذلك كالتثنية والجمع واسمى الفاعل والمفعول



والصغير والنسب مثلاً في التصرون كانت من الصرف لانه يحكم عليها القوي بالاعراب أو البناء فلو لم يصر في صيغها لوقعا في عار وقبح الحكم منه على صيغ مخالفة لقواعد الصرفية فهي من القوي باعتبار البحث عن حالها من الاعراب والبناء ومن الصرف باعتبار البحث عن غير هذه الحال كما سيأتي

### (علم التصريف)

وهو علم التصريف علم يبحث فيه عن المفردات من حيث صورها وهيئاتها العارضة لها من صحة واغلاق ونحوه ويل وهو قسمان الاول نحو ويل الكلمة الى اربعة مختلفة لاختلاف المعاني كقول ويل المفرد الى التثنية والجمع والمصدر الى بناء الفعل وامعى الفاعل والمفعول والمكبر الى المصغر وقد جرت عادتهم بهذا كهذا القسم علم الاعراب كما فعل ابن مالك وهو في الحقيقة من التصريف وقد تقدم وجهه في مبادئ النحو والثاني نحو ويل الكلمة وتغييرها عن أصل وضعها لفرض آخر غير اختلاف المعاني كالقضاء من التثنية الساكنين ومن الثقل ومن اجتماع الواو والياء وسبق احداهما بالسين وهذا النحو ويل الثاني ينحصر في ستة اشياء الى زيادة والابدال والحذف والقلب والنقل والادغام كزيادة تاء اخذني فقال اخذني به وحذني حذوه أي اقتدي به وتبعه وكبدال ثاني الهمزة من من كلمة ان بسكن كاتروا ثمن وكسحقوا واعد في المضارع استقلا للوقوف بها عن باء مفتوحة وكسرة فيقال يصددون واو وكقلب الواو او الياء انما قلبت كما هو انفتح ما قبلها كقال وباع وكنقل حركة واو بقول الى الساكن الصحيح قبله ويا بين كذلك وكادغام هـ من ساكن فحركه من مخرج واحد كالفصل كالسيد والاحل والعلم المأخوذ من حيث التصريف يصح ان يراد منه أحد معانيه الثلاثة وهي القواعد والادراك والملكية وموضوعه الكلمات العربية من الجهة المتقدمة واليائية المذكورة فخرج هذه الخبيثة العلوم الثلاثة المعاني واليائن واليديع فانه لا يثبت عن المفردات من هذه الخبيثة والجهة المذكورة وعلم اللغة فانه يبحث عن جواهر المفردات وأحوالها من حيث معانيها الأصلية وعلم الاشتقاق فانه يبحث عن أحوال المفردات من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية وخرج علم النحو بقوله من صحة واغلاق الخ وانما كان موضوعه ما ذكر لانه يبحث فيه عن عوارضه الذاتية وقد علمت ان البحث صادق بالاجل على نوع الموضوع كقولك الاسم اماثلاثي أو رباعي أو خماسي أو سداسي أو سباعي وكقولك كل واو ياء اجتماعا وسكت أو لا هما قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكقولك كل واو ياء فتحركت وانفتح ما قبلها قلبت الغائتان الاولى في قوة ان يقال كل كلمة اجتمعت فيها الواو والياء وسكت أو لا هما قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء والثانية في قوة ان يقال كل كلمة وجدت فيها الياء أو الواو مخرجة مفتوحة ما قبلها قلبت ياءها أو واوها الغائتان درج تحت موضوع القاعدة الاولى واو نحو سيد المدخسة في الياء بعد قلبها ياء نحو تحت موضوع الثانية واو ياء ونحو قال وباع المنقضان الفا أو بالجل على الموضوع مع عرضه الذاتي كقولك كل كلمة ثلاثية مكسورة العين يجوز ان يكون عينها

قوله ونحو ويل عطفه على الاعلال من عطف العام على الخاص سواء أريد من الاعلال التفسير عن أصل وضع الكلمة لفرض آخر وهو القسم الثاني من النحو ويل المفرد في الستة أشياء المذكورة كما يؤخذ من الصبيان أو أريد منه تغيير حرف الهلة بخلاف أو قلب أو اسكان للتخفيف وماعاد اذ ذلك ليس اعلالا كما يؤخذ من الشائبة وشرح الغزالي اه مؤلف

نحو علم وكشف في علم وكشف أو بالجل على فرع الموضوع مع عرض ذاتي كقولك الفعل المجرى  
 أربعة فصل وفصل وفصل وكشف وعلم وشرف ودرج أو بالجل على عرض ذاتي  
 الموضوع كقولك الزائد يوزن بلفظه فيقال في وزن اعلم فعل اذ كان يادة من عوارض  
 الكلمة الذاتية . وفائدته التمكن في الفصاحة . وغايته العمل بالصناعة . وفضله انه من  
 شرف العلوم لانه يؤدي الى التمكن في الفصاحة . ونسبته الى غيره انه من العلوم الادبية  
 . وواضعه معاذ بن مسلم . واهمه علم التصريف لكثرة التصريف فيه فان التصريف لغة  
 التغيير ومنه تصريف الرياح أى تغييرها . واستحداده من العقول الكاملة واستقرأه كلام  
 العرب . وحكمه الوجوب الكفائي أو التذبح . ومسايله قضاياء التي تطلب نسب مجولاتها  
 الى موضوعاتها . (تنبيه) . التصريف مجرى في الحروف قياسا كقالب هزمة الوصل ألفا  
 أو تسهيلها نحو الرجل والرجل عندك ولا ينافيه قول ابن مالك حرف وشبهه من الصرف  
 يرى . لان المراد ان الحرف لا يقبله مقردا أى غير مركب مع غيره بخلاف الامم والفعل

### علم التصريف

التفسير تفصيل من الفسر وهو الكشغى بطلق التفسير في الاصطلاح على بيان معنى  
 كلام الله رواية وذلك كذكر أسباب النزول والناسخ والمنسوخ والصينى واشتقاق  
 والمكي والمدنى وبقايله التأويل وهو ما كان بطريق الدراية والتأويل من الاول وهو  
 الرجوع لانه بيان ما يرجع اليه بمقتضى القواعد والنظر الصحيح ويطبق التفسير أيضا على  
 بيان معنى كلام الله رواية ودراية وعلى ذكر ما يتوقف ذلك عليه وعرفه بعضهم على هذا  
 بانه ما يعرف به معنى كلام الله وألفاظه بقدر انطاقة البشرية وهذا التفسير مبني على ان  
 علم القراءات لادمنه أيضا في التفسير لان قوله وألفاظه يدخل ذلك فيكون سمته بالتفسير  
 نسبة له بأشرف أجزائه ونازع في ذلك اشهاب الخفافى في حواشى البيضاوى فقال ان أحدا  
 لم يعد القراءات من التفسير مع ان أكثر مسائله المتعلقة بالأدب لم تذكر فيه ونظر بعضهم في  
 منازعته بأن كثيرا من الناس عدا القراءات منه فقد بان لك الفرق بين التفسير بالمعنى  
 الاخص وبين التأويل بأن الاول لا يدرك الا بالنقل والثاني ما يمكن ادراكه بالقواعد  
 العربية وقد نصوا على حرمة التفسير بالآى بخلاف التأويل بالآى فان الصحيح انه يجوز للعالم  
 بالقواعد وعلوم القرآن المحتاج اليها فيه وذلك ان التفسير كشهادة على الله وقطع بأنه عني  
 بهذا اللفظ هذا المعنى فلم يجوز الانصاف من النبي صلى الله عليه وسلم أو الصحابة الذين شاهدوا  
 السند بل والوحي ولهذا جزم الحاكم بأن تفسير الصحابي مطلقا في حكم المرفوع . وأما التأويل  
 فهو ترجيح أحد المجلات بدون القطع وان شهادة على الله تعالى فاعتقر ولهذا اختلف جماعة  
 من الصحابة السابقين تأويل آيات ولو كان عندهم فيه نص عن النبي صلى الله عليه وسلم لم  
 يختلفوا وبعضهم منع التأويل أيضا طردا للباب . وحده في الاتفاق بأنه علم يبحث فيه  
 عن كيفية التطق بالفاظ القرآن وعن مدلولاتها وأحكامها الافرادية والتركيبية  
 ومعانيها التي تمحل عليها حال التركيب وتحت ذلك فقوله علم - نيس وقوله يبحث فيه من

كذبه الخ يدخل علم انقرا آت قوله ومن مدلولاته يدخل بعض علم اللغة أى القدر المحتاج  
 اليه فى هذا العلم ويخص ما فى القرآن من الانفاط وقوله ومن أحكامها الاقرادية التركيبية  
 يدخل بعضا من مسائل التصريف والنحو والمعاني والبدع أى البعض الذى يخص ما فى  
 القرآن من المسائل الجزئية المندرجة تحت قواعد كل فن من هذه الفنون وقوله ومن  
 معانيها الخ أى هل المراد المعنى الحقيقى أو المجازى فان التركيب قد يقتضى بظاهره شيئا  
 يصح من الجمل عليه صاد وهذا يدخل بعضا من مسائل علم البيان الجزئية المتعلقة بالقرآن  
 وقوله ومن ثغرات ذلك كبيان التامض والمنسوخ وأسباب النزول وبالجملة فعلم التفسير  
 مقام تصورى لا تصدىقي فليس عبارة عن القواعد أو الملكات الناشئة من مراوتها على  
 حسب ما تقدم فى بقية العلوم بل هو عبارة عن البيان لانفاط القرآن ومفهوماته فانيس فيه  
 قاعدة ومسئلة كلية فضلا عن ان يستخرج منه فروع بل ليس فيه مسائل جزئية الا فى  
 الصورة فقط وما يتوهم فيه من المسائل الجزئية فهو فى الحقيقة بيان للمفاهيم وأتوال  
 شارحة مؤدية الى التصور ولا الى التصديق والمسائل لا بدقها من الحكم والاثبات لان  
 المسئلة ما يتعين بها البحث بمعنى الحل لا البحث بمعنى الكشف عن الماهية كما قاله الشريف  
 الجرجاني فى حاشية شرح المطالع وما ظاهرا من ان لكل علم مسائل فاعلم فى العلوم الحكمية  
 وأما العلوم الشرعية فلا يتأتى فيها ذلك فان اللغة ليس الاذ كرا لانفاط ومفهوماته كما  
 التفسير والحديث كما تقدم عن عبد الحكيم فى الكلام على البدع • وموضوع القرآن  
 من حيث ما ذكر سابقا ومعنى كونه موضوعا انه يتعلق به البيان والاضاح لا بمعنى انه  
 مبعوث عن عوارض الذاتية فيه كاهو موضوع الفنون لانه ليس بفن كما علمت • وفائدته  
 عصمة المكلف عن الخطا فيهم **كلام الله تعالى** • وغايته امتثال الاوامر واجتناب  
 النواهي • وفصله انه من أشرف العلوم انشريعة لان موضوعه وهو كلام الله أشرف من  
 موضوع الفقه والحديث • ونسبه الى غيره انه من العلوم الشرعية • وواضعه  
 الامام مالك بن أنس رضى الله عنه ما أى معنى جامع له لادونه لانك عرفت انه ليس بفن  
 • واهم التفسير لانه يكشف ما غطى • واستداده من السنة والاجماع والقياس  
 الموافق لسنة • وحكمه الوجوب الكفائي على المكلف ان لم ينفر • ومسائله ما نسبت  
 فيها مجموع لآياتها الى موضوعاتها سورة لما تقدم كقوله تعالى وان ختمت عليه أى فقرا كقوله  
 تعالى واذا قيل انشروا فانشروا معناه اذا قيل لكم انتم ضوا الى الصلاة والى الجهاد والى كل  
 خير فقوموا ولا تقصروا

### ﴿علم الحديث﴾

اعلم ان الحديث فى اللغة ضد التقديم وفى الاصطلاح ما أنصف الى النبي صلى الله عليه  
 وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً قال الحافظين حجر وكنانة أرى باطلا لاق الحديث على  
 ما أنصف للنبي صلى الله عليه وسلم مقابلة القرآن لان الحديث ضد التقديم اه • وعلم  
 الحديث قسمان أحدهما علم الحديث دراية أى من جهة الدراية والتفكير وتانيهما

علم الحديث رواية أى من جهة الرواية والنقل • وقد حدد الأول بأنه علم بقوانين يعرف  
 بها أحوال السند والمسن من جهة وحسن وضعه ووقته وقطعه وعمله ونزول  
 وكيفية القبول والاداء • وصفات الرجال وغير ذلك فقوله علم بقوانين يصح حمله على المصنف  
 المستخرج عن زوائد القوانين وعلى القواعد وعلى ادراكها وقوله أحوال السند والمسن  
 أى سواء كانت تلك الأحوال عامة لهما كالصفة والحسن والضعف أو خاصة بالمسن كالرفع  
 والوقف والقطع أو خاصة بالسند كالعلو والنزول • والسند في اللغة المعتمد من قولهم فلان  
 سندی أى معتمدى وفى الاصطلاح الطريق الموصلة الى المتن يسمى الرجال الموصولين اليه  
 والمتن فى اللغة ما صلب وانزع من الأرض وفى الاصطلاح ما ينتهى اليه غاية السند من  
 الكلام معنى بذلك لان الشخص المسند يقرب به السند ورفعه الى قائله وقوله من جهة الخ  
 بيان للأحوال فالصحيح ما احتوى على الاتصال والعدالة والضبط التام بخلاف الشذوذ  
 والعلّة القاذحة والاتصال عدم سقوط أحد من الرجال فخرج به المذهب وهو ما سقط من  
 رواه راو واحد قبل التصحيح فى الموضوع الواحد وان تعددت المواضع وخرج المعضل وهو  
 الساقط منه اثنان فى الموضوع الواحد وان تعددت المواضع والمرسل وهو الساقط منه  
 الصحابي والعدالة أى عدالة الراوى تكون بالاسلام والبلوغ والعقل والسلامة مما يجعل  
 بالمرؤأة ومن الضيق وهو ان يكتب كبيرة أو اصرا على صغيرة والضبط التام أى صدرا  
 أو كتابا فالاول ان ثبت ما معه فى حافظته بحيث يتفكر من استحضاره متى شاء والثانى  
 ان يصورنه عنده منذ جمع فيه وجهه الى أن يودى منه والشذوذ مخالفة الراوى الأوضح  
 منه بزيادة ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيح فى زيادة أو نقصان فى السند  
 أو المتن والعلّة القاذحة كأنه ليس كان سقط شئ به ينقل عن فوقه عن عرفه منه  
 معام لا يلفظ لا يقتضى اتصالا بل بوجهه كقوله عن فلان وان فلانا قال كذا أولا يسقط  
 لكن يصفه بغير ما اشتهر به من اسم أو كنية مثلا والحسن ما احتوى على الاتصال والعدالة  
 والضبط الغير التام وخلا عن الشذوذ والعلّة القاذحة والضعف وهو ما زل عن رتبة  
 الحسن والمرفوع ما أضيف لاتبى صلى الله عليه وسلم سواء اتصل اسناده أولا والموقوف  
 ما أضيف للصحابي والمقطوع ما أضيف لاتبى والعالي ما نقلت رجاله والنازل ما كثر  
 رجاله وقوله وكيفية العمل الخ بالرفع عطف على أحوال وكيفية العمل أقسام منها المقرأة  
 على الشيخ والمعام منه والاجازة وغير ذلك وكيفية الاداء تابعة لكيفية العمل وقوله  
 صفات الرجال أى من عدالتهم وقوله وغير ذلك كرواية الحديث بالمعنى ورواية الاكابر  
 عن الاساغر • وقد حدد أيضا بوجه آخر بأنه علم يعرف به أحوال الراوى والمروى  
 من حيث القبول والرد وقد عرفت ان الأحوال امة مشتركة بينهما أو خاصة بأحدهما  
 • وموضوعه الراوى والمروى من حيث ذلك وانما كان موضوعه ما ذكر لانه يبحث  
 فيه عن عوارضه الذاتية فان التعاريف المتقدمة يؤخذ منها مسائل فانه يؤخذ من  
 تعريف الحسن مثلا فاعادة وهى ان احتوى على الاتصال والعدالة والضبط الغير التام

وخلخل من الشذوذ والعلّة القادحة الحسن • وفائدة معرفة ما يقبل ويرد من ذلك • وفائدة  
 عدم الخطأ من المكلف في نقل ذلك • وقضاه أنه من أشرف العلوم أنه يصان المكلف  
 عن الخطأ فيما تقدم • ونسبته أنه من العلوم الشرعية • وواضعه ابن شهاب الزهري  
 في خلافة سيدنا عمر بن عبد العزيز رحمه الله عليه وسلم بمائة عام لأنه  
 المجد لهذه الأمة أمر دينها في المائة الثانية • وقد أمر أتباعه العالمين بالحديث بحمسه  
 ولولا هواضغ الحديث ولذلك دخل الضعيف والشاذ ولو كتب في زمن النبي صلى الله عليه  
 وسلم لكان مضبوطاً مثل القرآن • واصله علم الحديث رواية • واستداده من تتبع  
 أحوال نقلة الحديث • وحكمه الوجوب العيني على من انفرد بالكفاية عند التعدد  
 • ومسانده قضاياء التي تطلب نسب مجموعاتها إلى موضوعاتها كقولك ما أضيف إلى النبي  
 صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً حديثاً كقولك ما اتصل أسناده ولم يشذ ولم  
 يعمل صحيحاً والجل في الأولى حل على نفس الموضوع لأن ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه  
 وسلم معنى المروى في الثانية على نوع الموضوع وهكذا يقال في الباقي فهذه قضاياء بأحثة  
 عن العرض الذي للموضوع تجعل كبرى لصغرى موضوعها جزئي من جزئيات موضوعها  
 • وأما علم الحديث رواية فغده علم يشغل على نقل ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم  
 قولاً أو فعلاً أو تقريراً أي مسائل جزئية تستقل على رواية ذلك وضبطه وتجريروا فافهم  
 • وموضوعه ذات النبي صلى الله عليه وسلم من حيث أقواله وأفعاله وتقاريره • وفائدة  
 المعصية عن الخطأ في نقل ذلك • وغايته الفوز بمعادة الدارين • وقضاه أنه من أشرف  
 العلوم لأنه يعرف به كيفية الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في أقواله وأفعاله وتقاريره  
 • ونسبته أنه من العلوم الشرعية • وواضعه وحكمه كالنبي قبله • واصله علم الحديث رواية  
 • واستداده من أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقاريره أي عدم إنكاره على  
 ما فعل بحضرته أو همّه وعزمه على ما فعل في ضيقه عند بلوغه آياه • ومسانده قضاياء التي  
 تطلب نسب مجموعاتها إلى موضوعاتها كقولك قال عليه الصلاة والسلام اغما الأعمال  
 بالثبات وأغما لكل أمرئ ما فوي فهذه مسائل جزئية لا قواعد كلية فلا يكون علم الحديث  
 رواية فتنياً وأصولاً (تنبيه) • اختلف في أسماء العلوم كعلم المصروف والصرف قبل أن الاسم  
 مجموع المضاف والمضاف إليه إلا أن المضاف قد يحذف لكثرة الاستعمال فيقال الصرف  
 والقول يقال في شهر رمضان رمضان وقيل المضاف إليه وحده وأضيف لفظ علم إليه  
 إضافة يائية كأنه مجرأ إلى يعلم من أول الأمر جنس المضاف إليه ورجع هذا بكثرة  
 حذف لفظ علم إذا كان جزاء العلم لما حذفت لان الإلهام مصونة عن التعبير • (نقطة)  
 ما تقدم من الكلام فهو بالنسبة إلى المقدمة المتوقف عليها التروع وهي مقدمة العلم  
 وأما مقدمة الكتاب فهي جملة من الكتاب قدمت أمام المقصود لارتباطها به أو ارتفاع  
 بها فيه سواء وقف عليها أم لا كمقدمة جمع الجوامع والتخصيص ونسب الكلام على جهة  
 ارتباط هاتين المقدمةتين بالمقصود من الكتابين كالسبق التكلم على جهة توقف التروع

على مقدمة العلم وفاء بحق الاتيين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب فصاحب جع الجوامع  
انما يعرف الحكم في المقدمة بقوله خطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكلف من حيث انه  
مكلف لان الاصولي يشبهه تارة وينفيه أخرى أي يشبهه بعد البتة وينفيه قبله الانتفاء  
لازمه حيث قد من ترتيب الثواب والعقاب بقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبشعرسولا  
أي ولا نميتين طستقني عن ذكر الثواب بذكر مقابله من العذاب واثبات الشيء أو نفيه  
حكم بثبوته أو انتفائه والحكم بالشيء أو عليه فرع عن تصوره والنفي والاثبات في الحقيقة  
انما هو باعتبار التعاقب التميزي وأني بقوله وشكر المنعم واجب بانشرع لا بالعقل فيها مع  
كونها مسئلة فقهية لا عادة ان لا دليل عند أهل السنة ثبت الحكم الشرعي سوى الادلة  
الشريعة وان الادلة عند غيرهم تزيد على ذلك كقول المعتزلة بالعقل وذكر قوله  
والاصواب امتناع الخ فيها لبيان ان متعلق الحكم الذي ثبت في الفن تارة ونفي أخرى هو  
البائع العاقل فغير الغافل الخ وذكر قوله وتعلق الامر بالمعوم بعلقه مضمويا فيها  
اشارة الى ان الامر ليس قاصرا على الموجود بل يتعلق به بالمعوم اكن عاقله في حالة  
العدم بعلقه فاصحوا بعد وجوده تميزا فان قلت كيف أثبت ان الامر يتعلق بالمعوم  
ونفيه بعلقه بالغافل مع ان عدم بعلقه به يكون أولى من عدم بعلقه بالغافل قلت الامر الذي  
نفي بعلقه بالغافل هو التميزي والامر الذي أثبت له عدم هو الصلحي وفرق بينهما  
وذكر قوله فان اقتضى المطالب الفعل اقتضا بآما فاجب أو غير جازم فنسب الخ  
تقديم الحكم وتنويعه الى الاحكام التكليفية والوضعية التي يشبه الاصولي تارة وينفيها  
أخرى وذكر قوله والافرض والواجب ترادفان خلافا لابي حنيفة لبيان ان اختلاف  
الدليل بالقطعية والظنية لا يوجب اختلاف مدلوله خلافا لابي حنيفة حيث قال ان ثبت  
القول بدليل قطعي فهو الفرض كقراءة القرآن في الصلاة الثانية بقوله تعالى فاقروا  
ما تبسم من القرآن أو بدليل ظني تكبير الواحد فهو الواجب كقراءة الفاتحة في الصلاة  
الثانية بعد اثبات الصلحين لاصلا لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فلا فرق بين الفرض والواجب  
وذكر قوله ويختص الاجزاء بالمطلوب وقيل بالواجب لبيان انه اذا وقع في الدليل لفظ  
الاجزاء يحمل على الواجب والندوب أو على الواجب فقط فمثال ما يجوز زجه على الامرين  
حديث أو مع لا تجزى في الاشاحي ومثال ما يحمل على الوجوب فقط لا تجزى صلاة لا يقرأ  
الرجل فيها بأمر القرآن وماذا كرا الحكم وما يتعلق به ذكر تعريف الدليل المنطبق على  
موضوع الفن وما يتعلق به من النظر والادراك فقال الدليل ما يمكن التوصل به صحيح  
النظر فيه الى مطلوب خبري الخ وتعريف الحد المقابل للدليل حتى يقاس عليه ما يأتي في  
المقصود من الحدود دل هي منطبعة على تعريف الحد حتى تكون حدوده أولا ثم ذكر  
احدى عشرة مسئلة وثانيتها فقال • مسئلة الحسن المأذون واجبا أو مندوبا أو مباحا أي  
الحسن فعل المكلف المأذون فيه حال كونه واجبا أو مندوبا أو مباحا يعني ان الحسن  
ما حسنته الادلة الشرعية ودلت على اذن الشارع فيه لا ما حسنته العقل ككلمات المعتزلة

• مسألة جاز الترك ليس بواجب إشارة الى ان دليل جواز الترك دليل على عدم الوجوب فقوله تعالى فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر دليل على عدم وجوب الصوم عليهما وأوجبه أكثر الفقهاء بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وهو لا يشهد به وجوز الترك لهم للعذر وأوجب بأن شهدت شهر موجب عند اتقاء العذر إطلاقاً وقوله فيها والأصح ليس المندوب بكفاية وكذا المباح إشارة الى انه لو كان في الدليل لفظ التكليف لاشتمل المندوب والمباح كافي قوله تعالى لا تكلف الله نفساً الا وسعها أي لا يلزمه الايمان في طاعتها لان التكليف على الأصح بمعنى الزام ماقية كافة وقوله فيها والأصح ان الوجوب اذا نزع في الجواز أي عدم المخرج إشارة الى انه لو نسخ دليل وجوب أمر بني جواز بمعنى عدم المخرج المصادق بالإباحة أو التنب أو الكراهة اذ لا دليل على تعيين أحداهم مسألة الأمر الواحد من أشياء واجب واحد الا بعينه يؤخذ منه انه لو جاء دليل بطلب أشياء على التخيير ككفارة العيمين بالمطلوب واحد لا بعينه • مسألة فرض الكفاية مهم بقصد حصوله من غير تقدير بالذات اذ فاعله أي فالمنظور اليه أولاً بالذات هو الفعل والفعل انما ينظر اليه تبعاً لضرورة توقف الفعل على فاعله وتخرج فرض العين فانه منظور اليه بالذات الى فاعله والفرض منها ان متعلق الوجوب الذي يشبه الاصولي تارة وينفيه أخرى ينقسم الى أمرين فرض كفاية وفرض عين • مسألة الاكثران جميع وقت الظهور ونحوه وقت لادائه أي الاكثر على ان الخ فاذا أتى بالمأمور به في أي جزء من أجزاء الوقت الذي حدد له الشارع كان ممثلاً للأمر ففيه ارتباط ومتعلق بالأمر المبحوث عن حاله في الاصول من جهة ان الامتثال للأمر حاصل بفعل المأمور به في أي جزء من أجزاء الوقت المحدد للأمر به • مسألة المقدور الذي لا يتم الواجب المطلق الا به واجب أي اذ دل دليل على وجوب شيء وتوقف وجود ذلك الشيء على شيء آخر يكون ذلك انشئاً وترواجياً يضاهي هذا الدليل فخرج المقدور وغيره كمضور العدد في الجمعة فلا يجب تحصيله وبالمطلق المقيد وجوبه بما يتوقف عليه كإزالة فان وجوده متوقف على التصاب فلا يجب تحصيله • مسألة مطلق الامر لا يقال المكره أي فلو أمر بشئ ضمن جزء مكره كالصلاة في الاوقات المكرهه لا يكون الامر شاملاً • مسألة يجوز التكليف بالمحال مطلقاً أي لذاته أو لغيره الفرض منه بيان ان الحكم الذي يشبه الاصولي تارة وينفيه أخرى أي من حيث المتعلق يجوز تعلقه بالمحال مطلقاً بل وقع تعاقبه بالفعل بالمتنع بالغير كإمراة الناس بالإيمان مع قوله تعالى وما أكثر الناس ولو حسرت عيونهم كإفاده بقوله والحق وقوع المتنع بالغير لا بالذات • مسألة الاكثران حصول الشرط الشرعي ليس شرطاً في صحة التكليف أي فيصح التكليف بالشرط حال عدم الشرط فالدليل المقيد للتكليف برفع من الفروع كالأداء منصعب على الكافر ومتعلق به مع اتقاء الشرط الشرعي من الاعيان لتوقفه على النية التي لا تصح من الكافر • مسألة لا تكليف الا بفعل الفرض منه انه لو دل الدليل على طلب غير فعل كالاعتقادات لان من قيل الكيفيات التفانية بالمطلوب في الحقيقة

أسباب المقدرة كالتفات الذهن والنظر وتوجيه الحواس وهذا ابتداء على عدم جواز  
التكليف بغير المقدور • مسئلة يصح التكليف بوجود معلوم المأموراته مع علم  
الآمر وكذا المأمورين الاظهر انتفاء شرط وقوعه عند وقته كما هو رجل يصوم يوم موته  
قبله خلافا لامام الحرمين والمعتزلة أي يصح التكليف حال كونه كاتنا مع علم الأمر وكذا  
المأمور ايضا في الاظهر انتفاء شرط وقوع المأمور به عند وقته كما هو رجل يصوم يوم علم  
موته قبل ذلك اليوم للأمر فقط أوله والمأمور بشوقيف من الأمر فانه علم في ذلك انتفاء  
شرط وقوع الصوم المأمور به من الحياة والتجيز عنده فانه يوجد التكليف حال كونه  
مع لولم المأمور به وقت الأمر المسوغ له الدال على التكليف فكلامه متضمن لمستلزمين  
أشار الى الاولى بقوله يصح التكليف نعماءه بقوله مع علم الأمر والى الثانية بقوله يوجد  
نعماءه بقوله معلوم المأموراته وفي كلامه نشر على غير ترتيب الف وقال امام الحرمين  
والمعتزلة لا يصح التكليف مع ما ذكرنا انتفاء الفائدة ولا يعلم المأمور بشئ انه مكلف به عقب  
سماعه للأمر به لانه قد لا يتمكن من فعله ولو قبل وقته أو يحجز عنه فلا يتحقق التكليف  
فلا يتحقق العلم لعدم المطابقة وأجيب عن الاول بوجود الفائدة وهي الاخذ في الأسباب  
والعزم على الفعل أو التمسك لكن هذا لا يظهر مع علم المأمور ايضا انتفاء الفائدة الموجودة  
حال الجمل بل بالعزم ومحاولة بعض المتأخرين بان أموجوده بالعزم على تقدير وجود الشرط  
لا تقبل لانه لا يتحقق العزم على ما لا يوجد شرطه بتقدير وجوده وعن الثاني بان طر والموت  
أو الجزاء فيان التكليف حتى يتحقق تحقق العلم غايته انه ينقطع بذلك فعلى الأمر الدال  
على التكليف ولا يحق ارتباط هذه المسئلة بالحكم الذي هو متعلق نظر الادولى • (حجة)  
الحكم قد يتعلق بأمرين على الترتيب فيصير الجميع أو يباح أو يسن أى ككل المذكور الميتة  
فان كلامهم ما يجوز أكله لكن جواز أكل الميتة عند البهز عن غير ما فيصير الجميع بينهم  
وكالوضوء والتيمم فانه ما جاز ان وجود التيمم عند البهز عن الوضوء وقد يباح الجميع بينهم  
كان تيمم طوف بطن البر من الوضوء من عت ضروره محل الوضوء ثم وضوءه لا يشقة بقاء  
السيرة وانما بل بسببه وضوءه وتكفاله كقارة الواقع فان كلامه واجب لكن يجب  
الاطعام عند البهز عن الصيام وجوب الصيام عند البهز عن الاعتقاد ويسن الجميع بينهم  
فالفرض فائدة ان الحكم لا يلزم ان يكون متعلقا بشئ واحد والله أعلم • وصاحب التلخيص  
عرف في مقدمته فصاحة المفردات ثم تناظر الحروف والغرابه ومخالفة القياس  
لتوقف معرفة فصاحة الكلام عليها وفصاحة الكلام بانها غلو صه من حذف التأنيف  
وتناظر الكلمات والتعقيد فصاحتها التوقف معرفة بلاغة الكلام عليها فكان لما ذكر في  
تعريف فصاحة المفرد وفصاحة الكلام دخل في البلاغة وارتباطها وعرف بلاغة  
الكلام بانها مطابقة مقتضى الحال لانها مدار علم المعاني فانه يبحث عن الكلام من حيث  
المعاني الثواني والاعراض الداعية الى الخصوصيات المؤدية الى البلاغة التي يعرف  
بها اقرآن ثم قسم مقتضى الحال الى امر اثنى عشرة اتمة اتمة في الحسن لانه مدار بلاغة الكلام

قوله تناظر الحروف  
كسفن زرات والفروية  
كالجري ومخالفة القياس  
كلاجل وضف التأنيف  
كضرب غلامه زيدا  
وتناظر الكلمات كقوله  
وقبر عرب البيت والتعقيد  
كقوله وما مثله في الناس  
البيت اه مؤلف



فانه عطا بقية يكون الكلام بلفظا وسد ما بهما فاذ كان ما ذكر في المقدمة ارتباطا بعلوم  
المعاني ومعلوم ان الاعتداد بالبيان عند البقاء انما هو بعد رؤية المطابقة فكان  
الاعتداد بالصين العرضي انما هو بعد الصين الذاتي فالإلغة والماله دخل فيها مما ذكر  
في المقدمة يكون مرتباً باليسر والبديع وله دخل فيها وعرف فصاحة المنكلم  
وبلاغته استيقا لاقسام الفصاحة وبلاغته فانه وصف المنكلم باغصاحه كلوصف  
بها المفرد والكلام وبالإلغة كلوصف بها الكلام وبالألوة ذكرافي المقصود ليعلم عليها  
بحكم يكون ذكرها فيه على بصيرة من تصورهما لانه ذكر لعلوم الحقيقة والله سبحانه  
وتعالى أعلم والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله  
وصحبه وسلم

تبيينه حتى في سطر ١٥  
من الصيغة الرابعة في  
تعريف التقليداته الأخذ  
بتول المجتهد وصوابه  
الأخذ بقول الغير كافي  
الأصل اهـ

يقول الفقير أحمد مروان أما بعد فمن جعل مبادئ الأشياء دالة على غاياتها والصلاة  
والسلام على الواسطة في كل نعمة وصلت إليها من جزئيات الأمور وكلها ما وعلى آله  
الهادين وأصحابه الراشدين فقد تم طبع كتاب النعمة النيرة الموسومة بالمبادئ التصريفية  
لشاهير العلوم الأزهرية حضرة العالم المبرور الفاضل الثمير الشيخ نصر الموطوي  
الشافعي الذي شهد فضله وضع هذه النجالة في أسرع زمن حتى كان في مبداء الامتحان  
سابقاً على غيره مجدداً في حسن سيره مبادراً بالامتثال لحضرة علامة الزمان وفريد  
العصر والاولان ذي العفة المنيفة والنفس الشريفة من اعتراف بقصته الداني  
والفاصي حبيب العلوم والمعارف حضرة الشيخ محمد الانبائي حفظه الله وآباءه وأعمامه  
على مشروعه وسعاده ملحوظاً بالعبادة الالهية مشغولاً بالرعاية الصمدانية وكان ذلك  
في المصلحة الخيرية المنشأة بحوش عظمى بجمالية مصر المحمية لصاحبها الفاضل الاجل

الكمالين الامثلين حضرة السيد عمر حسين الخشاب وحضرة الشيخ محمد

عبد الواحد الطوبى وذلك في أواسط شهر رجب اخرام من عام

سنة ١٣٠٥ هجرية على صاحبها أكمل الصلاة وأتم

العبادة ما تحبب الاقرب عليه هـ

وتجلى البدر في

حله كله

آمين









